التحويلية
QIMC

الشركة القطرية للصناعات التحويلية

(شركة مساهمة عامة قطرية)

تقرير حوكمة الشركات للسنة المالية

المنتهية بتاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠١٩

جدول المحتويات

١- تقرير المدقق الخارجي على تقرير الحوكمة ٢
٢- تقرير المدقق الخارجي عن الضوابط الداخلية على التقارير المالية ٦
٣- تقرير الإدارة عن الامتثال لقانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة بما في ذلك النظام ١١
٤- تقرير الإدارة عن الرقابة الداخلية على التقارير المالية ١٣
٥- حوكمة الشركات في الشركة القطرية للصناعات التحويلية ١٧
٦- التعهد بالالتزام بمبادئ الحوكمة وفقاً لنظام حوكمة الشركات المعتمد من هيئة قطر للأسواق المالية QFMA ١٩
٧- تعزيز نظام وممارسات الحوكمة في الشركة القطرية للصناعات التحويلية ١٩
٨- معلومات المساهمون وأسهم الشركة ٢٠
٩- مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية ٢١
١٠- لجان المجلس ٢٩
١١- نظام الرقابة الداخلية ٣٣
١٢- التدقيق الداخلي ٣٤
١٣- التدقيق الخارجي ٣٤
١٤- الأطراف ذات العلاقة ٣٤
١٥- سياسة المكافآت ٣٥
١٦- سياسة تعارض المصالح ٣٥
١٧- التداول الداخلي ٣٥
١٨- حماية المساهمين ٣٦
١٩- حقوق المساهمون ٣٦
٢٠- معلومة المساهمة والإفصاح والشفافية ٣٨
٢١- سياسة توزيع الأرباح ٣٨
٢٢- العلاقة مع المساهمين والمستثمرين ٣٩
٢٣- الأفصاح ٣٩
٢٤- النزعات والخصومات والدعاوي القضائية ٣٩
٢٥- إدارة المخاطر ٣٩
٢٦- الإبلاغ عن المخالفات ٤٠
٢٧- الشركات التابعة والزميلة ٤٠
٢٨- الاستدامة ٤١
٢٩- المسؤولية الاجتماعية ٤٢
٣٠- الملحقات ٤٢

1- تقرير المدقق الخارجي على تقرير الحوكمة

تقرير التأكيد المستقل الى السادة مساهمي الشركة القطرية للصناعات التحويلية (ش.م.ع.ق) بخصوص الإلتزام بقانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة المتضمنة نظام الحوكمة للشركات والكيانات القانونية المدرجة بالسوق الرئيسي والصادر عن مجلس ادارة هيئة قطر للأسواق المالية بموجب قرار رقم (٥) لعام ٢٠١٦ كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩.

الى السادة المساهمين المحترمين،،

الشركة القطرية للصناعات التحويلية (ش.م.ع.ق)

الدوحة ـ دولة قطر

وفقًا لمتطلبات المادة رقم (٢٤) من نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسي الصادر عن مجلس هيئة قطر للأسواق المالية بموجب القرار رقم (٥) لعام ٢٠١٦ ، قمنا بتنفيذ تأكيد محدود للمهمة حول تقييم التزام مجلس إدارة الشركة القطرية للصناعات التحويلية (ش.م.ع.ق) المشار اليها "الشركة" بقانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة ومن ضمنها نظام الحوكمة للشركات والكيانات القانونية المدرجة بالسوق الرئيسي «النظام » كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ المنوه عنه في تقرير حوكمة الشركات الصادر عن مجلس الإدارة (تقرير حوكمة الشركات)، باستثناء الأحكام المدرجة تحت قسم الأمور الأخرى في هذا التقرير.

مسئوليات المدراء والمكلفين بالحوكمة

ان مجلس إدارة الشركة مسؤول عن إعداد تقرير الحوكمة للشركات والذي يفي على الأقل بمتطلبات المادة (٤) من النظام.

كما أن مجلس الإدارة مسؤول أيضًا عن التأكيد على التزام الشركة بقانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة ونظام الحوكمة للشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسي الصادر عن مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية وفقاً للقرار رقم (٥) لعام ٢٠١٦ واعداد تقرير عن الالتزام بقانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة، متضمنة النظام. كما تم التنويه عنها من ٣ إلى ٢٧ و ٣٠ فى تقرير الحومكة للشركات.

مسؤوليات ممارس التأكيد

تتمثل مسؤولياتنا في إصدار استنتاج تأكيد محدود بشأن ما إذا كان قد ورد الى علمنا ما يدعونا الى الاعتقاد بأن تقرير حوكمة مجلس الإدارة عن الامتثال لقانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة، بما في ذلك النظام من تقرير حوكمة الشركات تُعرض بعدالة، في جميع النواحي الجوهرية، امتثال الشركة لقانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة، بما في ذلك النظام، على أساس إجراءات التأكد المحددة التى قمنا بها.

التقرير عن الامتثال لقانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة بما في ذلك « النظام»

لقد قمنا بأداء مهمتنا وفقاً للمعيار الدولي لعمليات التأكيد رقم ٣٠٠٠ (المعدل) "عمليات التأكيد على المهمة بخلاف تدقيق أو مراجعة المعلومات المالية" التاريخية الصادرة عن مجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولي (IAASB) . يتطلب هذا المعيار أن نقوم بتخطيط وتنفيذ إجراءاتنا للحصول على تأكيد محدود حول ما إذا كان أي شيء قد استرعى انتباهنا والذي يجعلنا نعتقد أن بيان مجلس الإدارة بالامتثال لقانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة، المتضمنة النظام بشكل عام، لم يتم إعدادها من جميع النواحي الجوهرية، وفقًا لقانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة، بما في ذلك النظام. التقرير عن الامتثال لقانون هيئة قطر للمال والتشريعات ذات الصلة بما في ذلك "النظام".

تختلف الإجراءات التي يتم تنفيذها في مهمة التأكيد المحدود في طبيعتها وتوقيتها، وتكون أقل من تلك المتعلقة بالتزام التأكيد المعقول. وبالتالي، فإن مستوى التأكيد الذي تم الحصول عليه في التزام تأكيد محدود أقل بكثير من مستوى التأكيد الذي كان من الممكن الحصول عليه لو تم تنفيذ ارتباط تأكيد معقول. لم نقم بتنفيذ إجراءات إضافية، والتي كان من الممكن إجراؤها لو تم تنفيذ ارتباط تأكيد معقول.

تنطوي مشاركة التأكيد المحدود على تقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في بيان مجلس الإدارة عن الامتثال لقانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة، بما في ذلك النظام، سواء كان ذلك بسبب الاحتيال أو الخطأ والرد على المخاطر المقدرة حسب الضرورة في هذه الظروف. إن مهمة التأكيد المحدود أقل بكثير من نطاق مهمة التأكيد المعقول فيما يتعلق بكل من إجراءات تقييم المخاطر، بما في ذلك فهم الرقابة الداخلية، والإجراءات التي تتم للاستجابة للمخاطر المقدرة.

وفقًا لذلك، لا نعبر عن رأي معقول حول ما إذا كان بيان مجلس الإدارة عن الامتثال لقانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة، بما في ذلك النظام، التي اتخذت ككل، بإعدادها، فيجميع النواحي الجوهرية، وفقًا لقانون والتشريعات ذات الصلة، بمافي ذلك النظام.

استندت الإجراءات التي قمنا بها إلى تقديرنا المهني وتضمنت استفسارات وملاحظة العمليات المنفذة وفحص المستندات وتقييم مدى ملاءمة سياسات الإبلاغ للشركة والموافقة على السجلات الأساسية.

نظرًا لظروف المهمة، في تنفيذ الإجراءات المذكورة أعلاه قمنا:

- بالاستفسار من الإدارة للحصول على فهم للعمليات المتبعة لتحديد متطلبات قانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة، بما في ذلك النظام («المتطلبات »)؛ الإجراءات التي اتخذتها الإدارة للامتثال لهذه المتطلبات والمنهجية التي اعتمدتها الإدارة لتقييم الامتثال لهذه المتطلبات. وشمل ذلك تحليل العمليات والضوابط الرئيسية للإبلاغ عن الامتثال للمتطلبات؛
- اخذنا بالاعتبار الافصاحات بمقارنة محتويات تقرير حوكمة الشركات بمتطلبات المادة ٤ من القانون؛
- مطابقة المحتويات ذات الصلة من تقرير حوكمة الشركات إلى السجلات الأساسية التي تحتفظ بها إدارة الشؤون القانونية والامتثال للشركة؛

- أجرينا اختبارات موضوعية محدودة على أساس انتقائي، عند الضرورة، لتقييم الامتثال للمتطلبات، والأدلة الملحوظة التي جمعتها إدارة الشركة وتقييم ما إذا كان قد تم الكشف عن انتهاكات للمتطلبات، إن وجدت، من قبل مجلس الإدارة، في جميع النواحي الجوهرية.

لا تتضمن إجراءات التأكيد المحدودة الخاصة بنا تقييم الجوانب النوعية أو فعالية الإجراءات التي تتبناها الإدارة للامتثال للمتطلبات. لذلك، لا نقدم أي تأكيد بشأن ما إذا كانت الإجراءات التي اتخذتها الإدارة تعمل بفعالية لتحقيق أهداف قانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة، بما في ذلك النظام.

استقلالنا ومراقبة الجودة

في القيام بعملنا، لقد التزمنا بالاستقلالية والمتطلبات الأخلاقية الأخرى المطلوبة وفقاً لمتطلبات أخلاقيات المحاسبين المهنيين الصادرة عن مجلس معايير الأخلاقيات الدولي للمحاسبين، والتي تستند إلى المبادئ الأساسية للنزاهة والموضوعية والكفاءة المهنية والعناية الواجبة والسرية والسلوك المهني والمتطلباتالأخلاقية ذات الصلة في دولة قطر. لقد أوفينا بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقًا لمتطلبات نظام (IESBA).

تطبق شركتنا المعيار الدولي على مراقبة الجودة ١ وتحتفظ وفقًالذلك بنظام شامل لمراقبة الجودة بما في ذلك السياسات والإجراءات الموثقة المتعلقة بالامتثال للمتطلبات الأخلاقية والمعايير المهنية والمتطلبات القانونية والتنظيمية المعمول بها.

القيود الضمنية

تعتمد العديد من الإجراءات التي تتبعها الكيانات لاعتماد الحوكمة والمتطلبات القانونية على الافراد الذين يطبقون الإجراء، وتفسيرهم لهدف هذا الإجراء، وتقييمهم لما إذا كان قد تم تنفيذ إجراءات الامتثال بشكل فعال، وفي بعض الحالات لن تحتفظ بسجل التدقيق. وتجدر الإشارة أيضًا إلى أن تصميم إجراءات الامتثال سوف يتبع أفضل الممارسات التي تختلف من كيان إلى آخر ومن بلد إلى آخر، والتي لا تشكل مجموعة واضحة من البيانات لمقارنتها.

تخضع معلومات الأداء غير المالي لقيود ضمنية أكثر من المعلومات المالية، بالنظر إلى خصائص تقرير الحوكمة والأساليب المستخدمة لتحديد هذه المعلومات.

معلومات أخرى

إن مجلس الإدارة مسؤول عن المعلومات الأخرى. تشتمل المعلومات الأخرى على تقرير حوكمة الشركات (ولكن لا يشمل تقرير مجلس الإدارة بشأن الامتثال لقانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة بما في ذلك النظام"، كما هو موضح في الأقسام من ٣ إلى ٢٧ والقسم ٣٠ من تقرير حوكمة الشركات الذي حصلنا عليه قبل تاريخ تقرير التأكيد.

إن استنتاجنا بشأن تقرير حوكمة الشركات الصادر عن مجلس الإدارة بشأن الامتثال لقوانين هيئة قطر للأسواق المالية المطبقة والتشريعات ذات الصلة، بما في ذلك النظام، لا يغطي المعلومات الأخرى ونحن لا نقوم بذلك، ولن نعبر عن أي شكل من أشكال استنتاج التأكيد في هذا الصدد.

فيما يتعلق بخصوص مهمة تأكيدنا في الأقسام المعمول بها في تقرير حوكمة الشركات، فإن مسؤوليتنا هي قراءة المعلومات الأخرى المحددة أعلاه، وعند القيام بذلك، يجب النظر فيما إذا كانت المعلومات الأخرى تتعارض جوهريًا مع تقرير حوكمة الشركات أو معرفتنا التي تم الحصول عليها في مهمتنا، أو على خلاف ذلك يبدو أنه تم تحريفها جوهرياً .

بناءاً على العمل الذي قمنا به، على المعلومات الأخرى التي حصلنا عليها قبل تاريخ هذا التقرير، فإنه إذا خلصنا إلى وجود خطأ جوهري في هذه المعلومات الأخرى، فنحن مطالبون بالإبلاغ عن هذه الحقيقة. ليس لدينا ما نورده في هذا الصدد.

عندما نقرأ تقرير حوكمة الشركات بالكامل، إذا خلصنا إلى وجود خطأ جوهري فيه، فنحن مطالبون بإبلاغ الأمر إلى المسؤولين عن الحوكمة وهيئة قطر للأسواق المالية.

النتيجة

استنادًا إلى إجراءات التأكيد المحدودة الموضحة في هذا التقرير، لم يسترع انتباهنا أي شيء يجعلنا نعتقد أن تقرير مجلس الإدارة بشأن الامتثال لقانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة، بما في ذلك النظام، على النحو الوارد في تقرير حوكمة الشركات لمجلس الإدارة، لا تظهر بشكل عادل، من جميع النواحي الجوهرية، امتثال الشركة لقانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة، بما في ذلك النظام كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩.

تأكيد على أمر

نلفت الانتباه إلى حقيقة أن تقرير التأكيد هذا يتعلق بالشركة الأم الشركة القطرية للصناعات التحويلية (ش.م.ع.ق.) على أساس مستقل فقط وليس للمجموعة ككل. لم يتم تعديل استنتاجنا في هذا الصدد.

الدوحة – قطر
٥ فبراير ٢٠٢٠

عن رودل آند بارتنر – فرع قطر
مجدي أبو الخير

عضو جمعية المحاسبين القانونيين القطرية
سجل مراقبي الحسابات رقم (٣٢١)

سجل المدققين الخارجيين
بهيئة قطر للأسواق المالية رقم (١٢٠١٥١)

2- تقرير المدقق الخارجي عن الضوابط الداخلية على التقارير المالية

تقرير التأكيد المستقل الى السادة / مساهمي الشركة القطرية للصناعات التحويلية (ش.م.ع.ق) عن مدى ملائمة تصميم وتنفيذ وفعالية التشغيل للضوابط الداخلية على التقارير المالية للعمليات الهامة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ فيما يتعلق مع نظام الحوكمة للشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية الصادر عن مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية بموجب القرار رقم (٥) لعام ٢٠١٦.

الى السادة / المساهمين المحترمين ،،،

الشركة القطرية للصناعات التحويلية (ش.م.ع.ق)

الدوحة – دولة قطر

تقرير حول تقييم الإدارة لمدى ملاءمة تصميم وتنفيذ وفعالية تشغيل الضوابط الداخلية على التقارير المالية للعمليات الهامة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ للشركة القطرية للصناعات التحويلية (ش.م.ع.ق) المشار اليها «الشركة «والشركات التابعة لها ويشار لها مجتمعة "المجموعة » فيما يتعلق بنظام الحوكمة للشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية الصادر عن مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية (QFMA) بموجب القرار رقم (٥) لعام ٢٠١٦.

وفقًا لمتطلبات المادة ٢٤ من قانون الحوكمة للشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية الصادرة عن مجلس هيئة قطر للأسواق المالية (QFMA) بموجب القرار رقم (٥) لعام ٢٠١٦ ، فقد قمنا بتنفيذ تأكيد معقول حول بيان الرقابة الداخلية للإدارة بشأن تقييم مدى ملاءمة تصميم وتنفيذ وفعالية تشغيل الضوابط الداخلية للمجموعة على التقارير المالية (بيان الرقابة الداخلية للإدارة) كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ ، بناءً على الإطار الذي أصدرته لجنة الرعاية منظمات لجنة تريد واي "إطار عملCOSO".

مسئوليات المدراء والمكلفين بالحوكمة

مجلس الإدارة مسؤول عن تنفيذ والحفاظ على الرقابة الداخلية الفعالة على التقارير المالية. تتضمن هذه المسؤولية تصميم وتنفيذ والحفاظ على الضوابط الداخلية ذات الصلة بإعداد وعرض البيانات المالية بطريقة خالية من الأخطاء الجوهرية، سواء كانت ناتجة عن الغش أو الخطأ؛ اختيار وتطبيق السياسات المناسبة، وجعل التقديرات والأحكام المحاسبية المعقولة في هذه الظروف.

تقدم الإدارة تقييم المجموعة لنظام الرقابة الداخلية إلى مجلس الإدارة في شكل بيان الرقابة الداخلية للإدارة من تقرير حوكمة الشركات، والذي يتضمن:

- تقييم الإدارة لمدى ملاءمة تصميم وتنفيذ وفعالية تشغيل إطار الرقابة الداخلية على التقارير المالية؛

- وصف العملية والضوابط الداخلية على التقارير المالية للعملية الهامة من (عناصر التحكم العامة في تكنولوجيا المعلومات والتطبيق، وضوابط مستوى الكيان، والإيرادات، والذمم المدينة، وادارة المخزون، الأصول الثابتة، إدارة الخزينة والنقد، إدارة الاستثمار، كشوف المرتبات، التقارير المالية والإقفال الدوري للسجلات المالية)؛
- أهداف الرقابة؛ بما في ذلك تحديد المخاطر التي تهدد تحقيق سيطرة الأهداف؛
- تصميم وتنفيذ الضوابط لتحقيق أهداف الرقابة المعلنة؛ و
- تحديد ثغرات وفشل التحكم؛ كيف يتم علاجها؛ والإجراءات المحددة لمنع مثل هذه الإخفاقات أو إغلاق ثغرات التحكم.

قامت المجموعة بتقييم تصميم وتطبيق وتنفيذ وفعالية تشغيل نظام الرقابة الداخلية الخاص بها كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ ، بناءً على المعايير المحددة في إطار الرقابة الداخلية المتكامل ٢٠١٣ الصادر عن لجنة المنظمات الراعية للجنة تريد واي إطار عمل COSO تشمل هذه المسؤوليات تصميم الضوابط المالية الداخلية المناسبة التي من شأنها ضمان إدارة أعمالها بشكل منظم وفعال، بما في ذلك:

- الالتزام بسياسات المجموعة؛
- حماية أصول المجموعة؛
- منع وكشف الاحتيال والأخطاء؛
- دقة واكتمال السجلات المحاسبية؛
- إعداد المعلومات المالية الموثوقة في الوقت المناسب؛ و
- الامتثال للقوانين واللوائح المعمول بها، بما في ذلك قانون QFMA والتشريعات ذات الصلة وقانون الحوكمة للشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية الصادرة عن مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية بموجب القرار رقم (٥) لعام ٢٠١٦.

مسؤوليات ممارس التأكيد

إبداء رأي معقول بشأن نزاهة تقديم بيان الرقابة الداخلية للإدارة، بناءً على المعايير الموضوعة في إطار عمل COSO ، بما في ذلك استنتاجها حول فعالية تصميم وتنفيذ وفعالية تشغيل الضوابط الداخلية للمجموعة على التقارير المالية "العمليات المهمة" لتحقيق أهداف الرقابة ذات الصلة الواردة في هذا الوصف بناءً على إجراءات التأكد من قبلنا.

الأفصاح عن الضوابط الداخلية على التقارير المالية

قمنا بإجراء مهمتنا وفقاً للمعيار الدولي لإلتزامات التأكيد ٣٠٠٠ (المعدل) مهام التأكيد بخلاف تدقيق أو مراجعة المعلومات المالية التاريخية الصادره عن مجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولي .(IAASB) يتطلب هذا المعيار أن نقوم بتخطيط وتنفيذ إجراءاتنا للحصول على تأكيد معقول على بيان الرقابة الداخلية للإدارة حول تقييم مدى ملاءمة تصميم وتطبيق وتنفيذ وفعالية

تشغيل الضوابط الداخلية للمجموعة على التقارير المالية للعمليات المهمة (تقنية المعلومات العامة والضوابط التطبيقية ، إيرادات الضوابط على مستوى الكيانات ، الذمم المدينة ، إدارة المخزون، الأصول الثابتة ، إدارة الخزينة والنقد ، إدارة الاستثمار ، كشوف المرتبات ، التقارير المالية والإقفال الدوري للسجلات المالية) من جميع النواحي الجوهرية ، لتحقيق أهداف الرقابة ذات الصلة المنصوص عليها في وصف العمليات ذات الصلة من قبل الإدارة ، استنادا إلى إطار العملCOSO.

تعتبر العملية مهمة إذا كان من المتوقع بشكل معقول أن تؤثر أي أخطاء ناتجة عن الغش أو الخطأ في تسجيل العمليات أو القوائم المالية على قرارات مستخدمي البيانات المالية. لغرض هذه المهمة، العمليات التي تم تحديدها على أنها مهمة هي: (التحكم العام في تكنولوجيا المعلومات والتطبيقات، الإيرادات، الذمم المدينة، إدارة المخزون، الأصول الثابتة، إدارة الخزينة والنقد، إدارة الاستثمار، كشوف المرتبات، التقارير المالية والإقفال الدوري للسجلات المالية)

تشتمل مهمة التأكيد من هذا النوع أيضًا على تقييم مجلس الإدارة لمدى ملاءمة تصميم وتطبيق وتنفيذ وفعالية تشغيل الضوابط في أي مؤسسة، تقتضي تنفيذ إجراءات للحصول على أدلة حول مدى ملاءمة تصميم وفعالية تشغيل الضوابط. تضمنت إجراءاتنا بشأن الضوابط الداخلية على التقارير المالية:

- الحصول على فهم للضوابط الداخلية على التقارير المالية للعمليات الهامة؛
- تقييم مخاطر وجود ضعف مادي؛ و
- اختبار وتقييم تصميم وتنفيذ وفعالية التشغيل للرقابة الداخلية على أساس المخاطر المقدرة.

من خلال قيامنا بالمهمه، حصلنا على فهم المكونات التالية لنظام الرقابة:

1. بيئة التحكم
2. تقييم المخاطر
3. مراقبة الأنشطة
4. المعلومات والاتصالات
5. الرصد

تعتمد الإجراءات المختارة على تقديرنا، بما في ذلك تقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية لمدى ملاءمة التصميم وفعالية التشغيل، سواء كان ذلك بسبب الاحتيال أو الخطأ. تضمنت إجراءاتنا أيضًا تقييم مخاطر عدم تصميم الضوابط أو تشغيلها بشكل مناسب لتحقيق أهداف الرقابة ذات الصلة الواردة في تقرير حوكمة الشركات. تضمنت إجراءاتنا اختبار الفعالية التشغيلية لتلك الضوابط التي نعتبرها ضرورية لتوفير تأكيد معقول بأن أهداف الرقابة ذات الصلة الواردة في القسم رقم ٤ من تقرير حوكمة الشركات قد تحققت.

نعتقد أن الأدلة التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفير أساس لاستنتاجنا بشأن تقييم بيان ادارة الرقابة الداخلية لمدى ملاءمة تصميم وفعالية تشغيل الضوابط الداخلية للمجموعة على التقارير المالية.

استقلالنا ومراقبة الجودة

في القيام بعملنا، لقد التزمنا بالاستقلالية والمتطلبات الأخلاقية الأخرى لمدونة أخلاقيات المحاسبين المحترفين الصادرة عن مجلس معايير الأخلاقيات الدولي للمحاسبين، والتي تستند إلى المبادئ الأساسية للنزاهة والموضوعية والكفاءة المهنية والعناية الواجبة والسرية والسلوك المهني والمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة في دولة قطر. لقد أوفينا بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقًا لمتطلبات نظام (IESBA)

تطبق شركتنا المعيار الدولي على مراقبة الجودة ١ وتحتفظ وفقًا لذلك بنظام شامل لمراقبة الجودة بما في ذلك السياسات والإجراءات الموثقة المتعلقة بالامتثال للمتطلبات الأخلاقية والمعايير المهنية والمتطلبات القانونية والتنظيمية المعمول بها.

معنى الضوابط الداخلية على التقارير المالية

إن الرقابة الداخلية للمنشأة على التقارير المالية هي عملية مصممة لتوفير ضمان معقول فيما يتعلق بموثوقية التقارير المالية وإعداد البيانات المالية لأغراض خارجية وفقًا للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية تشمل الرقابة الداخلية لأي كيان على التقارير المالية السياسات والإجراءات التي:

- تتعلق بحفظ السجلات بتفاصيل معقولة وتعكس المعلومات بدقة وعدالة والتصرف وفق اصول الكيان؛
- توفير تأكيد معقول بأن المعاملات يتم تسجيلها عند الضرورة للسماح بإعداد البيانات المالية وفقًا للمعايير الدولية. لإعداد التقارير المالية، وأن المقبوضات والمدفوعات للمنشأة لا تتم إلا وفقًا لموافقة المخولين من إدارة المنشأة؛ و
- توفير تأكيد معقول فيما يتعلق بمنع أو اكتشاف وقتي أو حيازة أصول أو كيانات غير مصرح بها بالاستملاك، بالاستخدام أو التصرف فيها في الوقت المناسب مما قد يكون له تأثير مادي على البيانات المالية.

القيود الضمنية

نظرًا للقيود الملازمة للضوابط المالية الداخلية على التقارير المالية والامتثال للقوانين واللوائح ذات الصلة، بما في ذلك احتمال التواطؤ أو تجاوز الإدارة بشكل غير صحيح للضوابط، قد تحدث أخطاء جوهرية بسبب خطأ أو احتيال ولا يمكن اكتشافها. لذلك، قد لا تمنع الضوابط الداخلية على التقارير المالية أو تكشف عن جميع

الأخطاء أو الإغفالات في معالجة المعاملات أو الإبلاغ عنها، وبالتالي لا يمكن أن نوفر تأكيدًا مطلقًا بتحقيق أهداف الرقابة. أيضا، فإن أي تقييم للضوابط المالية الداخلية على التقارير المالية إلى الفترات المستقبلية يخضع لخطر أن الرقابة المالية الداخلية على التقارير المالية قد تصبح غير كافية بسبب التغييرات في الظروف، أو أن درجة الامتثال للسياسات أو الإجراءات قد تتدهور.

علاوة على ذلك، فإن أنشطة الضوابط التي تم تصميمها وتنفيذها وتشغيلها كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ والتي يغطيها تقرير التأكيد من قبلنا لن تعالج بأثر رجعي أي نقاط ضعف أو أوجه قصور كانت موجودة فيما يتعلق بالضوابط الداخلية على التقارير المالية والامتثال للقوانين واللوائح المعمول بها قبل تاريخ وضع هذه الضوابط في العمل.

معلومات أخرى

مجلس الإدارة مسؤول عن المعلومات الأخرى. تشتمل المعلومات الأخرى على تقرير حوكمة الشركات ولكن لا يشمل تقرير نظام الرقابة الداخلية للأدارة.

إن استنتاجنا بشأن بيان الرقابة الداخلية للإدارة لا يغطي المعلومات الأخرى، ونحن لا نقوم بذلك، ولن نعبر عن أي شكل من أشكال استنتاج التأكيد الوارد في هذا الصدد.

بناءً على العمل الذي قمنا به، على المعلومات الأخرى التي حصلنا عليها قبل تاريخ هذا التقرير، فإننا نخلص إلى وجود خطأ جوهري في هذه المعلومات الأخرى، فنحن مطالبون بالإبلاغ عن هذه الحقيقة. ليس لدينا ما نورده في هذا الصدد.

عندما نقرأ تقرير حوكمة الشركات بالكامل، إذا خلصنا إلى وجود خطأ جوهري فيه، فنحن مطالبون بإبلاغ الأمر إلى المسؤولين عن الحوكمة وهيئة قطر للأسواق المالية.

النتيجة

برأينا أن بيان الرقابة الداخلية للإدارة يظهر بصورة عادلة، من كافة النواحي الجوهرية، وفقاً للمعايير المحددة في إطار عمل COSO ، بما في ذلك استنتاجها بشأن الفعالية من تصميم وتنفيذ وفعالية التشغيل للضوابط الداخلية للمجموعة على البيانات المالية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩.

الدوحة – قطر
٥ فبراير ٢٠٢٠

عن رودل آند بارتنر – فرع قطر

مجدي أبو الخير
عضو جمعية المحاسبين القانونيين القطرية
سجل مراقبي الحسابات رقم (٣٢١)

سجل المدققين الخارجيين
بهيئة قطر للأسواق المالية رقم (١٢٠١٥١)

3- تقرير الإدارة عن الامتثال لقانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة بما في ذلك النظام

وفقًا لمتطلبات المادة (٤) من قانون حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية (النظام)الصادر عن مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية (QFMA) بموجب القرار رقم (٥) من في عام ٢٠١٦ ، أعد مجلس إدارة الشركة القطرية للصناعات التحويلية شركة مساهمة عامة قطرية تقرير حوكمة الشركات المرفق ٢٠١٩.

يأتي هذا التقرير نتيجة الالتزام المستمر الشركة القطرية للصناعات التحويلية بتطبيق الحوكمة الرشيدة التي تنبني على الارشادات الواردة في أفضل الممارسات بحوكمة الشركات المساهمة العامة وتعزيز القيم المشتركة وترسيخها في سياسات الحوكمة الداخلية. نعتقد أن هذه الإنجازات لا تفي فقط بالتزام الشركة القطرية للصناعات التحويلية بنظام حوكمة للشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية (النظام) الصادر عن مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية(QFMA) بموجب القرار رقم(٥) من عام ٢٠١٦ ، ولكنها أيضا تؤكد إداركها لمسؤولياتها تجاه مساهميها وأصحاب المصلحة.

مسؤوليات المجلس

يلتزم مجلس الإدارة بتطبيق مبادئ الحوكمة المنصوص عليها في النظام وهي ، العدالة والمساواة بين المساهمين وأصحاب المصلحة دون تمييز بغض النظر عن العرق والجنس والدين. يتم تقديم المعلومات الشفافة والإفصاحات المطلوبة إلى هيئة قطر للأسواق المالية والمساهمين وأصحاب المصلحة خلال الإطار الزمني المطلوب ووفقًا للقوانين واللوائح ذات الصلة. تتضمن المبادئ أيضًا دعم قيم المسؤولية الاجتماعية للشركات والمصلحة العامة للشركة والمساهمين وأصحاب المصلحة كأولوية على أي مصلحة شخصية. تسترشد الشركة بالمبادئ المذكورة أعلاه ، حيث تسعى إلى ممارسة واجباتها بكل مهنية ونزاهة. وفي موازاة ذلك ، تسعى الشركة جاهدة إلى إبراز هذه القيم في تعاملاتها مع المساهمين وأصحاب المصلحة والمجتمع في نهاية المطاف.

تقييم الإدارة حول مدى الالتزام باللوائح ذات الصلة في هيئة قطر للأسواق المالية ، بما في ذلك نظام حوكمة الشركات في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩.

وفقًا للمادة (٢) من النظام ، قمنا بإجراء تقييم عن مدى التزام الشركة باللوائح ذات الصلة الصادرة عن هيئة قطر للأسواق المالية والمطبقة على الشركة بما في ذلك النظام المعتمد.

استنتاج

نتيجة للتقييم ، خلصت الإدارة إلى أن هناك إجراءات مطبقة لضمان الامتثال للوائح ذات الصلة في هيئة قطر للأسواق المالية والامتثال للأحكام المدونة كما في 31 ديسمبر 2019 .

المدققين الخارجيين

أصدرت رودل آند بارتنر - فرع قطر ، المدقق الخارجي للشركة ، تقريرا يؤكد بشكل محدود تقييم الإدارة بشأن الامتثال للوائح هيئة قطر للأسواق المالية ذات الصلة، بما في ذلك النظام كما فى 31 ديسمبر ٢٠١٩.

الشيخ عبد الرحمن بن محمد بن جبر آل ثاني

رئيس مجلس الإدارة

الشركة القطرية للصناعات التحويلية (ش.م.ع.ق.)

4- تقرير الإدارة عن الرقابة الداخلية على التقارير المالية

وفقًا لمتطلبات المادة (٤) من نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية (النظام) الصادر عن مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية(QFMA) بموجب القرار رقم (٥) لعام 2016 ، يكون مجلس إدارة الشركة القطرية للصناعات التحويلية (شركة مساهمة عامة قطرية)، والشركات التابعة لها هي المسؤولة عن إنشاء رقابة داخلية مناسبة على التقارير المالية(ICOFR) والمحافظة عليها.

تتولى إدارة الشركة القطرية للصناعات التحويلية وشركاتها التابعة مسؤولية إنشاء الرقابة الداخلية الكافية على التقارير المالية.والحفاظ عليها .نتابع إعداد التقارير المالية وفق عملية مدروسة تحت إشراف الرئيس التنفيذي والمدير المالي للشركة لضمان توفير الثقة بالتقارير المالية وإعداد البيانات المالية الموحدة للشركة بما يسهم في إعداد التقارير الخارجية وفقًا للمعايير المالية الدولية. وتوفر عملية الرقابة الداخلية للتقارير المالية للشركة ضوابط الكشف والإجراءات المتبعة لمنع تقديم بيانات غير دقيقة وحتى نستطيع تحديد ما إذا كانت هناك نقاط ضعف جوهرية في الضوابط الداخلية للتقارير المالية حتى 31 ديسمبر ٢٠١٩. قمنا بإجراء تقييم لمدى ملاءمة تصميم وتنفيذ وفعالية تشغيل الضوابط الداخلية للتقارير المالية ، وذلك وفق الإطار والمعايير المحددة في الرقابة الداخلية - الإطار المتكامل (٢٠١٣) ، الصادر عن لجنة المنظمات الراعية لمفوضية تريدواي.

وفقًا للممارسات الدولية ، في تقييمنا للرقابة الداخلية على التقارير المالية اعتبارا من ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ ، لقد قمنا بتغطية جميع الأعمال التجارية والشركات العاملة بتقييمنا للرقابة الداخلية على التقارير المالية للشركات التابعة و الزميلة . ومع ذلك ، بالنسبة للشركات الزميلة ، ركزنا فقط على الرقابة لضمان دقة وصحة الأرقام المبلغ عنها.

المخاطر في التقارير المالية

تتمثل المخاطر الرئيسية في إعداد التقارير المالية في أن البيانات المالية من الممكن ألا تقدم عرضًا حقيقياً وعادلاً بسبب الأخطاء غير المقصودة أو المتعمدة(الاحتيال) أو عدم نشر البيانات المالية في الوقت المناسب. وقد تسهم هكذا مخاطر في التأثير سلبيا على ثقة المستثمر أو تلحق أضرارا في السمعة مما قد يؤدي إلى نتائج سلبية. يكون عرض البيانات غير عادل عندما يحتوي واحداً أو أكثر من المبالغ في البيان المالي أو الإفصاحات على أخطاء(أو إغفالات) جوهرية. تعتبر الأخطاء غير صحيحة إذا كان بإمكانها ، بشكل فردي أو جماعي ، التأثير على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدم على أساس البيانات المالية.

للحد من المخاطر المتعلقة بالتقارير المالية، قامت الشركة بتأسيس برنامج الرقابة على إعداد التقارير المالية بهدف تقديم تأكيد معقول وليس مطلق ضد الأخطاء الجوهرية وإجراء تقييماً لمدى ملاءمة تصميم الضوابط الداخلية للشركة للتقارير المالية بناءً على الإطار المحدد في نظام عمل الرقابة الداخلية المتكاملة (٢٠١٣) الصادر عن لجنة المنظمات الراعية لمفوضية تريدواي. توصي اللجنة بوضع أهداف محددة لتسهيل تصميم وتقييم كفاية نظام الرقابة. نتيجة لذلك ، عند إنشاء برنامج الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية، اعتمدت الإدارة الأهداف التالية للبيانات المالية

يتضمن إطار عمل لجنة المنظمات الراعية للجنة تريدواي ١٧ مبدأ أساسيا و خمسة مكونات:

- بيئة التحكم
- تقييم المخاطر
- مراقبة الأنشطة
- المعلومات والاتصالات
- المتابعة

وقد تم تحديد وتوثيق الضوابط التي تغطي كلا من المبادئ السبعة عشر والمكونات الخمسة

ننتيجة لذلك ، عند إنشاء برنامج الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية ، اعتمدت الإدارة ألأهداف التالية للبيانات المالية:

- الوجود / الحدوث - وجود الأصول والالتزامات ، وحصول المعاملات
- الاكتمال - تم تسجيل جميع المعاملات وتضمين أرصدة الحسابات في البيانات المالية.
- التقييم / القياس - تم تسجيل الأصول والالتزامات والمعاملات في التقارير المالية بالمبالغ المناسبة.
- الحقوق والالتزامات والملكية - تم تسجيل الحقوق والالتزامات بشكل مناسب كأصول والتزامات.
- العرض والإفصاح - تم التصنيف والإفصاح وعرض التقارير المالية بشكل مناسب

مع ذلك ، فإن أي نظام للرقابة الداخلية ، بما في ذلك برنامج ICOFR برنامج الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية، بغض النظر عن مدى حسن إدارته وتشغيله ، يمكنه أن يوفر فقط تأكيداً معقولًا وليس مطلقًا لتحقيق أهداف نظام الرقابة. وبناء على ذلك ، قد لا تمنع ضوابط الكشف والإجراءات أو الأنظمة الخاصة ببرنامج الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية جميع الأخطاء والاحتيال. علاوة على ذلك، يجب أن يعكس تصميم نظام الرقابة حقيقة وجود قيود على الموارد ، ويجب اعتبار فوائد الضوابط بالنسبة لتكاليفها.

هيكلة نظام الرقابة الداخلية

الإدارات المتضمنة في نظام الرقابة الداخلية على التقارير المالية

يتم تنفيذ الضوابط داخل نظام برنامج الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية من قبل إدارات الشركة مع المشاركة في مراجعة موثوقية الدفاتر والسجلات التي تقوم عليها البيانات المالية. نتيجة لذلك ، يتطلب تشغيل برنامج الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية مشاركة عدد من الموظفين العاملين في وظائف مختلفة موزعة على كافة أقسام الشركة.

العمليات التي تم تحديدها على أنها مهمة هي: (العملاء ، إدارة المخزون، الأصول الثابتة، إدارة الخزينة والنقد، إدارة الاستثمار ، كشوف المرتبات، التقارير المالية والإغلاق الدوري للسجلات المالية).وشمل التقييم أيضا تقييما لتصميم وتنفيذ وفعالية تشغيل ضوابط على مستوى الكيان وضوابط الإفصاح.

عند تحديد العمليات المذكورة أعلاه ، مارست الإدارة أحكاما تقديرية حيث نظرت في مقدار الأرصدة والمعاملات ، والتي إذا تم إساءة فهمها بشكل جوهري ستؤثر على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون على أساس البيانات المالية .

ضوابط لتقليل مخاطر أخطاء التقارير المالية

يتكون نظام برنامج الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية من عدد كبير من الضوابط والإجراءات الداخلية التي تهدف إلى التقليل إلى أدنى حد من مخاطر البيانات المالية الخاطئة. يتم دمج هذه الضوابط في عملية فعالة وتتضمن الجوانب التالية:

- تكون مستمرة أو دائمة بطبيعتها مثل الإشراف داخل السياسات والإجراءات المكتوبة أو الفصل بين الواجبات.
- تعمل على أساس دوري مثل تلك التي يتم تنفيذها كجزء من عملية إعداد البيانات المالية السنوية.
- تكون وقائية أو استقصائية بطبيعتها.
- لها تأثير مباشر أو غير مباشر على البيانات المالية نفسها.
- تتضمن عناصر الرقابة التي لها تأثير غير مباشر على البيانات المالية عناصر الرقابة على مستوى الكيانات والضوابط العامة لتكنولوجيا المعلومات مثل الوصول إلى النظام وضوابط الاستخدام ، في حين أن عنصر الرقابة ذي التأثير المباشر يمكن أن يكون ، على سبيل المثال ، تسوية تدعم مباشرة بنود الميزانية العمومية.
- تعرض المكونات الآلية و/ أو اليدوية. عناصر الرقابة الآلية هي وظائف تحكم متضمنة في عمليات النظام ،مثل الفصل الذي يفرضه التطبيق على ضوابط العمل وتدقيق نقاط التفاعل عند اكتمال ودقة المدخلات. يقصد بالضوابط الداخلية اليدوية تلك التي يديرها فرد أو مجموعة من الأفراد مثل الجهات التي لديها صلاحيات اعتماد المعاملات.

تصميم نظام قياس لتقييم فعالية أداء برنامج الرقابة الداخلية

أجرت المجموعة تقييمًا رسميًا حول كفاية تصميم نظام برنامج الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية. ويشمل تقييم لتصميم البيئة الرقابية بالإضافة إلى عناصر الرقابة الفردية ، التي تشكل نظام برنامج الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية مع مراعاة:

- مخاطر حدوث أخطاء في بنود البيانات المالية ، مع الأخذ في الاعتبار بعض العوامل مثل الأهمية الموضوعية واحتمالية حصول أخطاء في بعض بنود البيانات المالية.
- احتمالية تعرض ضوابط محددة للفشل ، مع الأخذ في الاعتبار عوامل مثل درجة الأتمتة والتعقيد ومخاطر تجاوزات الإدارة وكفاءة الموظفين ومستوى التقدير المطلوب.

تحدد هذه العوامل ، ككل ، طبيعة ومدى الأدلة التي تتطلبها الإدارة من أجل أن تكون قادرة على تقييم ما إذا كان تصميم نظام برنامج الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية فعالًا أم لا. يتم تكوين الدليل نفسه من إجراءات متكاملة ضمن المسؤوليات اليومية للموظفين أو من الإجراءات المنفذة خصيصًا لأغراض تقييم البرنامج. وتشكل المعلومات الواردة من مصادر أخرى أيضًا مكونًا مهمًا للتقييم ، حيث إن مثل هذه الأدلة بإمكانها إما أن تلفت نظر الادارة إلى قضايا رقابية اضافية أو قد تدعم النتائج.

استنتاج

برأي الإدارة أنه نتيجة لاختبار التصميم والتنفيذ وفعالية التشغيل التي أجريت والإجراءات التصحيحية التي اتخذتها الإدارة ، أنه لا توجد أوجه قصور كبيرة في برنامج الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية، والتي يمكن أن تؤدي إلى نقاط الضعف الجوهرية في البرنامج ، كما أن البرنامج جرى تصميمه وتطبيقه بشكل مناسب ويعمل بفعالية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩.

تم إعتماد تقرير الإدارة عن الرقابة الداخلية على التقارير المالية من قبل مجلس الإدارة بتاريخ ٥ فبراير ٢٠٢٠ وتم توقيعه من رئيس مجلس الإدارة بالنيابة عن المجلس.

المدقق الخارجي

أصدر ردول آند بارتنر - فرع قطر، المدقق الخارجي للشركة القطرية للصناعات التحويلية ، تقرير تأكيد معقول بشأن تقييم الإدارة لمدى ملاءمة تصميم الضوابط الداخلية على التقارير المالية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ وفقًا للمعيار الدولي حول عمليات التأكيد رقم ٣٠٠٠ (المعدل). عمليات التأكيد على المهمة بخلاف تدقيق أو مراجعة المعلومات المالية التاريخية من قبل مجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولي .

الشيخ عبد الرحمن بن محمد بن جبر آل ثاني

رئيس مجلس الإدارة

الشركة القطرية للصناعات التحويلية (ش.م.ع.ق.)

5- حوكمة الشركات في الشركة القطرية للصناعات التحويلية

قيم و مفهوم حوكمة الشركات

يشكل تقرير الشركة القطرية للصناعات التحويلية عن حوكمة الشركة أساسا لنموذج شفافية الأعمال مع فصل واضح للأدوار والمسؤوليات والمساءلة بين المساهمين ومجلس الإدارة والإدارة التنفيذية والشركة. وقد أعدت الشركة القطرية للصناعات التحويلية هذا التقرير عن حوكمة الشركات بما يتماشى مع نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية عملا بالقرار رقم (٥) لسنة ٢٠١٦ (نظام هيئة قطر للأسواق المالية) الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية.
ويغطي تقرير المجموعة عن حوكمة الشركة كل المواضيع الضرورية لضمان تنظيم تقسيم الأدوار بين المجلس وإدارة الشركة بطريقة تعزز الثقة بين المساهمين والموظفين ، وأسواق رؤوس الأموال وغيرها من الأطراف ذات العلاقة لتحقيق الضبط و الامتثال، وحماية حقوق المساهمين ، وتحقيق القيمة المستدامة مستقبلا.
قامت المجموعة خلال العام ، بدعم إطار حوكمة الشركات وفقًا لمتطلبات قواعد الحوكمة التي وضعتها هيئة قطر للأسواق المالية من خلال:

1. تحديث وتطوير سياسات وإرشادات الحوكمة.
2. تقييم و تعزيز لجان المجلس.
3. تنفيذ أفضل الممارسات.

تنطوي حوكمة الشركة على نظام داخلي يشمل السياسات، والأفراد والعمليات بهدف تحقيق مصالح المساهمين وأصحاب المصالح الأخرى، من خلال التوجيه الفعّال ومراقبة الأنشطة الإدارية باستخدام فطنة إدارة الأعمال بالإضافة الى الموضوعية والنزاهة. نحن في الشركة القطرية للصناعات التحويلية ملزمون بتلبية طلبات وتطلعات مساهمينا ، كما نؤمن بأن حوكمة الشركات هي أسلوب حياة وليست مجرد إلزام قانوني، كما أننا نرى في حوكمة الشركات مصدر إلهام لنا ووسيلة تُعزز ثقة المستثمرين وأصحاب المصالح.

ومن أجل خدمة شركائنا بشكل أفضل، تلتزم الشركة القطرية للصناعات التحويلية بتطوير ودعم بنية حوكمة للشركة تعكس أعلى معايير الرقابة والاستقلالية والشفافية. إن الإطار التوجيهي لإنشاء بنية حوكمة الشركة تم توفيره في نظام حوكمة الشركات المساهمة المدرجة في السوق الرئيسية ("CGC") Corporate Governance Code الذي تم إصداره من هيئة قطر للأسواق المالية Qatar Financial Market Authority ("QFMA") بالقرار رقم (٥) لسنة ٢٠١٦، في حين أن المرجعية العامة هي القوانين المعمول بها والأنظمة الأخرى لدولة قطر وبورصة قطر. بالإضافة إلى نظم الحوكمة المطبقة عالميا.

إنّ تقرير الحوكمة يسلط الضوء على العناصر الرئيسية لنظام الحوكمة وقد صُمم ونُفّذ ليحتوي على متطلبات الحوكمة في الشركة القطرية للصناعات التحويلية (شركة مساهمة عامة قطرية) للفترة المشمولة في التقرير من ١ يناير ٢٠١٩ إلى ٣١ ديسمبر ٢٠١٩.

الإجراءات التي اتبعتها الشركة بشأن تطبيق أحكام نظام حوكمة الشركات المعتمد من هيئة قطر للأسواق المالية QFMA

تواصل الشركة القطرية للصناعات التحويلية (ش.م.ع.ق.) جهودها الرامية نحو تطبيق وتنفيذ التعليمات والتشريعات الصادرة خلال عامي ٢٠١٦ و٢٠١٧ بما يخص ممارسات الحوكمة حيث قامت الشركة بتنفيذ العديد من المبادرات لتنفيذ متطلبات هيئة قطر للأسواق المالية مع المتطلبات الجديدة. في هذا السياق، حيث عملت الشركة بتوجيه من مجلس إدارتها على وضع دليل متكامل لتطبيق متطلبات نظام الحوكمة والخطوات اللازمة للتقيد بها، وتم التعاقد مع أحد شركات الخبرة العالمية للعمل سوياً مع المعنين في الشركة على التحقق من وضع الجهود اللازمة لتوفيق أوضاع الشركة انطلاقا من مبدأ الشفافية والعمل المشترك الذي تنتهجه الشركة في ممارستها للحوكمة.

وبالإضافة الى ما تم إنجازه من جهود، ستقوم الشركة بالاستفادة من المهلة المتاحة من هيئة قطر للأسواق المالية لتوفيق الأوضاع لتحديث كافة مواثيق العمل وسياسات وممارسات الحوكمة بالشركة حسب المتطلبات الجديدة.

تعتمد الشركة القطرية للصناعات التحويلية (ش.م.ع.ق.) المبادئ التوجيهية التالية لتطبيق مبادئ حوكمة الشركات كما ينص عليها نظام حوكمة الشركات المساهمة المدرجة في السوق الرئيسية:

- يوافق مجلس الإدارة على استراتيجيات الشركة التي تهدف إلى بناء قيمة مستدامة طويلة الأمد. ويختار مجلس الإدارة الرئيس التنفيذي للمجموعة ويشرف على عمله وعمل الإدارة العليا في إدارة الشركة، بما في ذلك تخصيص رأس المال للنمو طويل الأجل وتقييم وإدارة المخاطر؛ كما يحدد "أعلى مستويات" السلوك الأخلاقي.
- تقوم الإدارة التنفيذية بتطوير وتنفيذ استراتيجية الشركة وتدير أعمالها تحت إشراف مجلس الإدارة بهدف خلق قيمة مستدامة على المدى الطويل.
- تقوم الإدارة التنفيذية، تحت إشراف المجلس ولجنة التدقيق، بإصدار البيانات المالية التي تعرض بصورة عادلة الوضع المالي للشركة ونتائج عملياته، وتتيح فرصة الإفصاح للمستثمرين في الوقت المناسب لتمكينهم من تقييم مدى ملائمة المركز المالي ونشاط الشركة بالإضافة إلى المخاطر المرتبطة بعملياتها.
- تقوم لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة بإدارة العلاقة مع المدقق الخارجي، وتشرف على تدقيق القوائم المالية السنوية للشركة والضوابط الداخلية المذكورة في التقارير المالية.
- تقوم لجنة الترشيحات و المكافآت في تشكيل الحوكمة المؤسسية للشركة حيث تسعى الى ضمان وجود مجلس إدارة متنوع يكون مناسبا لاحتياجات الشركة واستراتيجيتها، كما تتولى الإشراف على خطة التعاقب الوظيفي.
- يتعامل مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية بصورة مستمرة مع القضايا والأمور التي تهم المساهمين والتي تؤثر على قيمة الشركة على المدى الطويل. ويتم تشجيع المساهمين الذين يتعاملون مع مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية بطريقة قد تؤثر على اتخاذ القرارات أو استراتيجية الشركة على الإفصاح عن المعلومات المناسبة وتحمل المسؤولية تجاه مصالح الشركة ومساهميه ككل. وكجزء من هذه المسؤولية، يتعين على مجلس الإدارة أن يحقق التوازن بين الاستخدامات قصيرة الأجل وطويلة الأجل لرأس المال عند تحديد كيفية توزيعه بطريقة تضمن القيمة طويلة الأجل للمساهمين. كما يجب على مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية التعامل مع القضايا والأمور التي تهم المساهمين على المدى الطويل والتي تؤثر على قيمة وسمعة الشركة.

- عند اتخاذ القرارات، يأخذ مجلس الإدارة في الاعتبار مصالح جميع أصحاب المصالح مثل الموظفين والعملاء والموردين والمجتمع الذي تعمل فيه الشركة.

وبالإضافة الى ما تم إنجازه من جهود، ستقوم الشركة بالاستفادة من المهلة المتاحة من هيئة قطر للأسواق المالية لتوفيق الأوضاع لتحديث كافة مواثيق العمل وسياسات وممارسات الحوكمة بالشركة حسب المتطلبات الجديدة.

6- التعهد بالالتزام بمبادئ الحوكمة وفقاً لنظام حوكمة الشركات المعتمد من هيئة قطر للأسواق المالية QFMA

يؤمن مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية أن حوكمة الشركات هي عنصر أساسي لتعزيز ثقة المساهمين خاصة مساهمي الأقلية وأصحاب المصالح، وذلك من خلال زيادة مستوى الشفافية فيما يتعلق بالملكية والسيطرة، وتنفيذ نظام مراقبة فعّال لإدارة الأعمال الاستراتيجية. وبالتالي تعزيز الجهود لخلق الوعي بأهمية حوكمة الشركات في الشركة القطرية للصناعات التحويلية.

وتطبيقا للمادة (٤) من نظام حوكمة الشركات الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية، يهدف تقر ير الحوكمة السنوي المقدّم إلى المساهمين وهيئة قطر للأسواق المالية QFMA إلى الإفصاح، وبكل شفافية، عن ممارسات الحوكمة في الشركة بما يعكس مبادئ الحوكمة الرائدة والسياسات الداخلية الأخرى التي يتعين على جميع الأطراف الالتزام بها. ويشمل ذلك هيكلة رأس المال، والرقابة، وحقوق المساهمين، والمساواة، وتطوير ميثاق مجلس الإدارة وأنظمة لجانه، وسياسة تعاملات الأطراف ذات العلاقة، والتعاقب الوظيفي، والمراجعة الدورية لمبادئ السلوك المهني، للتأكد من تطبيق أفضل الممارسات المهنية التي تلبي احتياجات الشركة وتحقق أهدافها.

7- تعزيز نظام وممارسات الحوكمة في الشركة القطرية للصناعات التحويلية

تواصل الشركة القطرية للصناعات التحويلية جهودها الرامية نحو تطبيق وتنفيذ التعليمات والتشريعات الصادرة خلال عامي ٢٠١٦ و٢٠١٧ بما يخص ممارسات الحوكمة حيث قامت المجموعة بتنفيذ العديد من المبادرات واعتماد خطط سيتم تنفيذها خلال المهلة المتاحة من هيئة قطر للأسواق المالية لتوفيق الأوضاع مع المتطلبات الجديدة ومنها:

- سيتم إجراء التحديثات الضرورية على النظام الأساسي للشركة وذلك بهدف إدخال التعديلات التي تعزز ثقافة وممارسات الحوكمة وفقاً لقواعد حوكمة الشركات الصادر من QFMA.
- سيتم العمل على تحديث ميثاق مجلس الإدارة لمساعدة المجلس في القيام بمسؤولياته وتحديث مواثيق اللجان التابعة له.
- سيتم تحديث وتطوير نماذج تقييم استقلالية ومتطلبات عضوية مجلس الإدارة ونماذج الإفصاح عن تضارب المصالح.
- سيتم تحديث وتطوير دليل حوكمة الشركات الذي تم إعداده من قبل الشركة والذي يعتبر وثيقة هامة يحدد فيها نهج وممارسات الحوكمة وهيكل ومسؤوليات مجلس الإدارة واللجان الفرعية بالإضافة الى القواعد والسياسات الأخرى الواجب اتباعها في الشركة.

- تطوير واعتماد السياسات الجديدة في الشركة واعتمادها من قبل مجلس الإدارة ومنها قواعد السلوك الأخلاقي وسياسة المسؤوليات الاجتماعية وغيرها وذلك لضمان وتعزيز نظام وممارسات الحوكمة في الشركة.
- تحديث مصفوفة الصلاحيات واعتمادها من قبل رئيس المجلس وفقا للمتطلبات الجديدة للحوكمة.
- فيما يخص نظام الرقابة الداخلية، ستقوم الشركة بما يلي خلال:

ii. إنشاء نظام متكامل للرقابة الداخلية يكون مرتبطاً بإجراء مراجعة محايدة دورية ينتج عنها تقارير كل ٣ أشهر.

iii. تطوير عمليات إدارة المخاطر بما يتلائم مع الممارسات المثلى في هذا المجال.

iv. التأكد من إبلاغ مجلس الإدارة بصورة ربع سنوية بالقضايا الرقابية من خلال ملاحظات وتوصيات المدققون الداخليون والخارجيون.

- ستقوم الشركة أيضا :

I. التأكد وتعزيز الفصل ما بين المدقق الداخلي عن المدقق الخارجي وتعزيز إشراف لجنة التدقيق على عمل كل منهما.

II. زيادة عدد التقارير الصادرة من المدقق الداخلي الى لجنة التدقيق وتعديل مضمونها.

III. رفع تقارير ربع سنوية الى مجلس الإدارة عن أهم القضايا المتعلقة بالنظم الرقابية في الشركة والإجراءات التصحيحية التي تم تنفيذها من قبل الإدارة التنفيذية.

IV. تحديث دليل حوكمة الشركة لتعزيز دور ومسؤوليات كل من لجنة التدقيق والمدقق الداخلي في الشركة.

V. ستقوم الشركة أيضاً بتعزيز إجراءات الامتثال في الشركة من خلال تصميم إطار وسياسات وإجراءات لإدارة عمليات الامتثال والرقابة عليها والتقرير عنها الى مجلس الإدارة بشكل دوري.

8- معلومات المساهمون وأسهم الشركة

تأسست الشركة القطرية للصناعات التحويلية (ش.م.ع.ق.) وفقاً لأحكام قانون الشركات التجارية رقم ١١ لسنة ١٩٨١ باعتبارها شركة مساهمة عامة قطرية حيث تم ايضاً تعديل أوضاعها مراعاة لأحكام القانون رقم ١١ لسنة ٢٠١٥ بموجب قرار الجمعية العامة الغير عادية.

رأس مال الشركة المُعدل هو ٤٧٥,٢٠٠,٠٠٠ ريال قطري، موزع على ٤٧٥,٢٠٠,٠٠٠ سهم، بقيمة اسمية ١ ريال قطري للسهم الواحد.

تم إدراج الشركة القطرية للصناعات التحويلية في سوق قطر للأوراق المالية في عام ١٩٩٧ (مؤشر رمز هو: QIMD). على قائمة الإدراج تكوين المساهمة في الشركة على النحو التالي:

المساهمون	عدد الأسهم المملوكة	نسبة المساهمة
صندوق المعاشات والهيئة العامة للتقاعد والتأمينات الإجتماعية (الصندوق المدني) .	57,027,815	% 12.00
صندوق المعاشات العسكري الهيئة العامة للتقاعد.	19,018,724	% 4.00
جهاز قطر للإستثمار	١٥,٣٧٥,٧٢٠	% ٣,٢٤
شركة قطر القابضة	٢٣,٧٦٠,٠٠٠	% ٥,٠٠
السيد / يوسف حسن كمال وأولاده وشركاته	٤٩,٦٤٤,٤١٠	% ١٠,٤٥
مساهمين القطاع الخاص	٣١٠,٧٣١,٩٤٤	% ٦٥,٣١
المجموع	**٤٧٥,٢٠٠,٠٠٠**	**%100.00**

9- مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية

يتولى مجلس الإدارة الإشراف الشامل على الشركة، كما أنه يتولى مسؤولية مشتركة مع رئيس المجلس في إيصال وتنفيذ الخطة الاستراتيجية للشركة، ويتولى مجلس الإدارة كافة الصلاحيات اللازمة لتنظيم وإدارة العمليات في الشركة. يتحمل مجلس الإدارة مسؤولية الإشراف على الإدارة، وأن يكون على علم، وأن يتحقق ويتصرف كما ينبغي لتعزيز أهداف الشركة.

كما تم توثيق تفويض السلطات والأدوار والمسؤوليات الخاصة بكل الوظائف في وثائق الحوكمة، مع وجود حدود واضحة وموثقة للسلطات بالإضافة للاحترام الصارم لمبدأ التوقيع المزدوج، والمتطلبات المتناسبة مع مبدأ (العيون الأربعة) لترخيص الصفقات التجارية.l

الهيكل التنظيمي للشركة القطرية للصناعات التحويلية

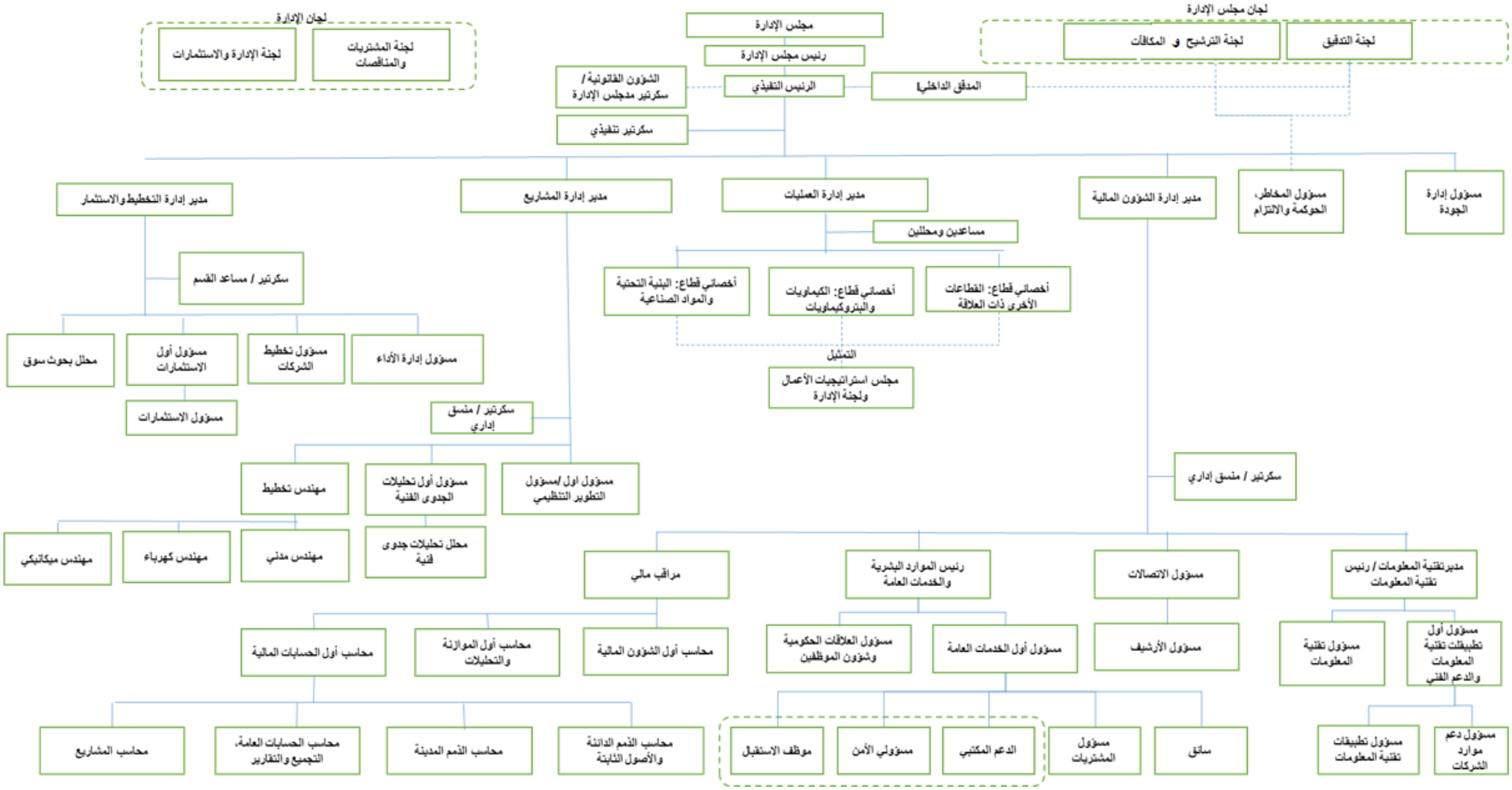

الأدوار والمسؤوليات

يتمثل الدور الأساسي لمجلس الإدارة في توفير القيادة للشركة، في إطار ضوابط حكيمة وفعالة، مما يتيح تقييم المخاطر وإدارتها. يسترشد هذا الدور بعقد التأسيس للشركة و لائحتها الداخلية ذات الصلة ، و قانون الشركات التجارية رقم (١١) لعام ٢٠١٥ و نظام حوكمة الشركات الصادر من هيئة قطر للأسواق المالية، وخاصة المادتين (٨) و(٩).

تشمل مسؤوليات المجلس ، على سبيل المثال لا الحصر ، ما يلي:

- الموافقة على الخطة الاستراتيجية للشركة وأهدافها الرئيسية؛
  - وضع استراتيجية الشركة الشاملة وخطط العمل الرئيسية وسياسة إدارة المخاطر؛
  - تحديد هيكل لرأس المال المناسب للشركة، واستراتيجياتها وأهدافها المالية، والموافقة على موازنتها السنوية؛
  - الإشراف على النفقات الرأسمالية الرئيسية للشركة، والاستحواذ والتصرف في الأصول
  - تحديد أهداف أداء الشركة ومراقبة تنفيذها؛
  - مراجعة الهياكل التنظيمية للشركة والموافقة عليها على أساس دوري؛
  - الموافقة على أدلة الإجراءات اللازمة لتنفيذ استراتيجية الشركة وأهدافها؛
  - الموافقة على برامج الخطة التدريبية السنوية للشركة؛

- وضع قواعد وإجراءات الشركة المتعلقة بالضوابط الداخلية والتي تتضمن ما يلي:
  - وضع سياسة لتنظيم تضارب المصالح ومعالجة أي حالات نزاع محتملة من جانب أعضاء المجلس والإدارة التنفيذية وأصحاب المصلحة والمساهمين؛
  - وضع نظام للأفصاح الكامل من أجل تحقيق الشفافية ومنع تضارب المصالح واستخدام المعلومات الداخلية؛
  - الإشراف على نزاهة الشركة المالية والمحاسبية؛
  - مراقبة تنفيذ أنظمة الرقابة الخاصة بالشركة فيما يتعلق بإدارة المخاطر؛
  - المراجعة السنوية لفعالية نظام الرقابة الداخلية في الشركة.

- صياغة نظام الحوكمة للشركة الذي يحدد مبادئ الحوكمة العامة التي تتبعها الشركة؛

- وضع معايير وإجراءات محددة وواضحة تتعلق بعضوية المجلس؛

- وضع سياسة لأصحاب المصلحة؛

- وضع سياسات وإجراءات لضمان امتثال الشركة للقوانين والأنظمة، وخاصة الإفصاح المطلوب للمساهمين وأصحاب المصلحة؛

- دعوة جميع المساهمين لحضور اجتماع الجمعية العامة؛
- الموافقة على الترشيحات أو تعيين الإدارة التنفيذية؛

- اعتماد سياسة لتخطيط التعاقب فيما يتعلق بالإدارة التنفيذية؛
- وضع سياسة للمكافأت تحدد الأساس والمنهجية التي يتم بها منح المكافآت لأعضاء المجلس والإدارة التنفيذية وموظفي الشركة؛
- تطوير سياسة للأطراف ذات العلاقة و عرضها على الجمعية العامة من أجل الحصول على موافقة المساهمين؛
- وضع مقاييس ومعايير لتقييم أداء أعضاء المجلس والإدارة التنفيذية؛

لمزيد من المعلومات، يرجى الرجوع إلى ميثاق مجلس إدارة الشركة القطرية للصناعات التحويلية.

تكوين وأعضاء مجلس الإدارة

وفقاً للمادة (٢٩) من النظام الأساسي المُعدل للشركة وميثاق مجلس الإدارة، يتألف مجلس إدارة الشركة الحالي من ١٠ أعضاء، عضوان منهم تم تعيينهم من قبل حكومة دولة قطر. كما انتخب الأعضاء الثمانية الباقون عن طريق الاقتراع السري والذي شمل المُساهمين في اجتماع الجمعية العامة العادية الذي تم بإشراف كامل من ممثلي وزارة الصناعة والتجارة، ومدققي الحسابات الخارجيين. وقد أُتّبع مبدأ "صوت واحد لسهم واحد" وفقاً للنظام الأساسي للشركة والمادة رقم (٩٦) قانون الشركات التجارية رقم ١١ لسنة ٢٠١٥، ولم تشارك حكومة دولة قطر في هذه الانتخابات. وفقاً لمستندات الحوكمة المذكورة اعلاه، فإن عضوية مجلس الإدارة تشترط على ما يلي:

- ألا يقل عمره عن واحد وعشرين عاماً وان يكون متمتعاً بالأهلية الكاملة.
- ألا يكون قد سبق الحكم عليه بعقوبة جنائية من الجرائم المشار اليها في المادتين (٣٣٤) و (٣٣٥) من قانون الشركات التجارية.
- أن يكون مساهماً ومالكاً لعدد (٢٠٠,٠٠٠) مائتي ألف سهم من أسهم الشركة.

السادة أعضاء مجلس الإدارة هم على الشكل التالي:

الرقم	الاسم	المسمى	نسبة التملك المباشرة	الوظيفية التنفيذية	تاريخ التعيين	التمثيل	الأسهم المملوكة	عدد السنوات فى المجلس	تاريخ انتهاء العضوية
1	الشيخ / عبد الرحمن بن محمد بن جبر آل ثاني	رئيس مجلس الإدارة	٠,١٧٦	عضو غير تنفيذي	٢٠١٩	ممثل المساهمين	٨٤٠,٤٠٠	٣	٢٠٢١
2	السيد / ناصر راشد سريع الكعبي	نائب رئيس المجلس	٠,٩٩٢	عضو غير تنفيذي	٢٠١٩	ممثل المساهمين	٤,٧١٨,٥٥٠	٣	٢٠٢١
3	الشيخ / راشد بن عويضة بن محمد آل ثاني	عضو المجلس	٠,١	عضو غير تنفيذي	٢٠١٩	ممثل المساهمين	٤٧٥,٢٠٠	٣	٢٠٢١
4	السيد / محمد خالد عبد الرحمن المناعي	عضو المجلس	--	عضو غير تنفيذي	٢٠١٩	ممثل جهاز قطر للإستثمار	--	٣	٢٠٢١
5	السيد / عبد المحسن يوسف المانع	عضو المجلس	٠,١٧١٣	عضو غير تنفيذي	٢٠١٩	ممثل المساهمين	٣,٣٩١,٩٢٠	٣	٢٠٢١
6	السيد / عبد الرحمن فؤاد عبد الرحمن المضاحكة	عضو المجلس	--	عضو غير تنفيذي	٢٠١٩	ممثل صندوق المعاشات والهيئة العامة للتقاعد والتأمينات الإجتماعية (الصندوق المدني)	--	٣	٢٠٢١
7	السيد / عبد الله محمد شمسان السادة	عضو المجلس	٢	عضو غير تنفيذي	٢٠١٩	ممثل المساهمين	٩,٥٠٤,٠٠٠	٣	٢٠٢١
8	السيد / سعد محمد سعد الجبارة الرميحي	عضو المجلس	٠,١	عضو غير تنفيذي	٢٠١٩	ممثل المساهمين	٤٧٥,٢٠٠	٣	٢٠٢١
9	السيد / أحمد يوسف حسين كمال	عضو المجلس	--	عضو غير تنفيذي	٢٠١٩	ممثل شركة الهرماس للإستثمار	٩,٥٠٤,٠٠٠	٣	٢٠٢١
10	السيد / عبد الله علي عبد الرحمن العبد الله	عضو المجلس	٠,٠٦٦	عضو غير تنفيذي	٢٠١٩	ممثل المساهمين	٣١٦,٨٠٠	٣	٢٠٢١

السيد يوسف حسين كمال يملك بشكل مباشر أو غير مباشر (من خلال أولاده وشركاته) ١٠,٤٥% من أسهم الشركة (مجموع ٤٩,٦٤٤,٤١٠ سهم).

فصل الواجبات ما بين رئيس المجلس والرئيس التنفيذي

ضمنت الشركة فصل الأدوار بين رئيس مجلس الإدارة سعادة الشيخ / عبد الرحمن بن محمد بن جبر آل ثاني والرئيس التنفيذي السيد/ عبد الرحمن عبدالله الأنصاري وتخضع وظائف كل منهما للاختصاصات المحددة والموثقة بشكل واضح في دليل حوكمة الشركة القطرية للصناعات التحويلية.

استقلالية أعضاء المجلس وحظر جمع المناصب

يؤمن مجلس الإدارة بأهمية الإدارة الرشيدة وتطبيق مبادئ الحوكمة حيث أن معظم أفراد المجلس من الأعضاء المستقلين وفقاً للمادة (٦) من قواعد حوكمة الشركات الصادر من هيئة قطر للأسواق المالية. كما أن المجلس ملتزم تماماً بمتطلبات المادة (٧) من قواعد حوكمة الشركات والمتعلق بحظر جمع المناصب كما هو موضح في الجدول التالي:

الرقم	الاسم	المسمى	الوظيفية التنفيذية	الاستقلالية	متطلبات حظر جمع المناصب
١	الشيخ / عبد الرحمن بن محمد بن جبر آل ثاني	رئيس مجلس الإدارة	عضو غير تنفيذي	عضو مستقل	ممتثل للمادة (٧)
٢	السيد / ناصر راشد سريع الكعبي	نائب رئيس المجلس	عضو غير تنفيذي	عضو مستقل	ممتثل للمادة (٧)
٣	الشيخ / راشد بن عويضة بن محمد آل ثاني	عضو المجلس	عضو غير تنفيذي	عضو مستقل	ممتثل للمادة (٧)
٤	السيد / محمد خالد عبد الرحمن المناعي	عضو المجلس	عضو غير تنفيذي	عضو مستقل	ممتثل للمادة (٧)
٥	السيد / عبد المحسن يوسف المانع	عضو المجلس	عضو غير تنفيذي	عضو مستقل	ممتثل للمادة (٧)
٦	السيد / عبد الرحمن فؤاد عبد الرحمن المضاحكة	عضو المجلس	عضو غير تنفيذي	غير مستقل	ممتثل للمادة (٧)
٧	السيد / عبد الله محمد شمسان السادة	عضو المجلس	عضو غير تنفيذي	غير مستقل	ممتثل للمادة (٧)
٨	السيد / سعد محمد سعد الجبارة الرميحي	عضو المجلس	عضو غير تنفيذي	عضو مستقل	ممتثل للمادة (٧)
٩	السيد / أحمد يوسف حسين كمال	عضو المجلس	عضو غير تنفيذي	عضو مستقل	ممتثل للمادة (٧)
١٠	السيد / عبد الله علي عبد الرحمن العبد الله	عضو المجلس	عضو غير تنفيذي	عضو مستقل	ممتثل للمادة (٧)

ميثاق المجلس

قامت الشركة القطرية للصناعات التحويلية بإعداد "ميثاق المجلس" لمساعدة مجلس إدارتها على ممارسة صلاحياته وأداء واجباته، ويُفصّل الميثاق الغرض من المجلس، تكوينه، ودور المجلس ومسؤولياته وإجراءات الاجتماعات والنصاب والقرارات، وستقوم الشركة بنشر ميثاق المجلس المحدثً على موقع الشركة الإلكتروني ليصبح مرجعاً عاماً لأصحاب المصالح.

واجبات المجلس

وفقاً للنظام الأساسي المُعدل للشركة وميثاق المجلس، أدى المجلس المهام الموكلة إليه للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩، من خلال اجتماعات المجلس الدورية، وذلك بالإشراف على عمل الشركة واتخاذ القرارات التجارية المناسبة ضمن صلاحياته وواجباته كما هو منصوص عليها في "ميثاق المجلس" الذي يحدد واجبات ومسؤوليات المجلس. تشمل الواجبات والمسؤوليات ما يلي:

- قيادة الشركة واتخاذ القرارات الاستراتيجية.
- الإشراف على الإدارة التنفيذية ومتابعة تنفيذ الأهداف وأداء الشركة.
- القيام بالواجبات المتعلقة بالجمعية العمومية.
- مراجعة البيانات المالية المرحلية والسنوية مع المدقق الخارجي.
- مراجعة نشاطات وتقارير المدقق الداخلي.

إن مجلس الإدارة راضٍ عن إبراء ذمته من الالتزامات الائتمانية ووفائه بالتفويض والسلطات المنصوص عليها ضمن ميثاق المجلس والنظام الأساسي للشركة.

تفويض صلاحيات المجلس

وفقاً للمادة (٤٤) و(٤٥) من النظام الأساسي المُعدل للشركة وميثاق المجلس، فإن مجلس الإدارة له أوسع الصلاحيات لإدارة الشركة، كما يملك التوقيع عن الشركة كل من رئيس مجلس الإدارة ونائبة والعضو المنتدب أو الأعضاء المنتدبين منفردين أو مجتمعين وفقاً لقرار مجلس الإدارة. الجدير بالذكر بأنه قد تم توثيق تفويض السلطات والأدوار والمسؤوليات الخاصة بكل الوظائف في وثائق الحوكمة، مع وجود حدود واضحة للسلطة بالإضافة للاحترام الصارم لمبدأ التوقيع المزدوج، والمتطلبات المتناسبة مع مبدأ (العيون الأربعة) لترخيص الصفقات التجارية.

واجبات رئيس المجلس

رئيس المجلس هو المسؤول عن ضمان حسن سير العمل في المجلس، بطريقة مناسبة وفعّالة بما في ذلك إيصال المعلومات بشكل كامل ودقيق وفي الوقت المناسب إلى أعضاء مجلس الإدارة، ولا يجوز لرئيس مجلس الإدارة أن يكون عضواً في أي لجنة من لجان المجلس. أن واجبات ومسؤوليات رئيس مجلس الإدارة تشمل ولكنها لا تقتصر على رئاسة المجلس، والاجتماعات العامة، وضمان سير فعّال لاجتماعات المجلس، وتشجيع أعضاء المجلس على المشاركة الفعالة، والموافقة على جدول أعمال اجتماعات المجلس، وتسهيل التواصل الفعال مع المساهمين وإيصال آرائهم إلى مجلس الإدارة، وتقييم أداء المجلس بشكل سنوي.

واجبات أعضاء المجلس

يتوجب على أعضاء مجلس الإدارة الأخذ بعين الاعتبار أن دورهم الأساسي هو توفير القيادة للشركة، لتحديد الأهداف الاستراتيجية طويلة الأمد، وتطوير نظام قوي لحوكمة الشركة وممارسات إدارة المخاطر.

قواعد السلوك المهني للمجلس

يلتزم مجلس إدارة الشركة بأعلى معايير النزاهة والسلوك التجاري، ويرى المجلس بأن العمل وفقاً لأعلى مستوى من الأمانة والنزاهة أمر بالغ الأهمية لحماية مصالح الشركة، ومساهميها وأصحاب المصالح. إن قواعد السلوك المهني للمجلس تم توثيقها في ميثاق المجلس، وسيتم نشر قواعد السلوك المهني للمجلس المحدثً على موقع الشركة الإلكتروني ليصبح مرجعاً عاماً لأصحاب المصالح.

تعريف أعضاء المجلس وتطوير التعليم المستمر

يتوجب على كل عضو مجلس إدارة منتخب حديثاً أن يصبح ملماً بهيكل الشركة، والإدارة، وجميع المعلومات الأخرى التي تمكنه من تحمل مسؤولياته. وبناءً على ذلك، فقد تضمن دليل قواعد حوكمة الشركات المُعد من قبل الشركة القطرية للصناعات التحويلية سياسة لتدريب لمجلس الإدارة توفر لأعضائه إلماماً بمستجدات الأمور بالإضافة الى كونها توجيهات تدعم التعليم المستمر والمعرفة التي يمكن الاستفادة منها.

اجتماعات المجلس

وفقاً للمادة (٣٨) من النظام الأساسي المُعدل للشركة وميثاق المجلس، فإن مجلس الإدارة اجتمع ست مرات خلال الفترة المشمولة في التقرير وفق الجدول التالي:

اجتماعات المجلس	تاريخ الدعوة الى اجتماع المجلس	تاريخ الاجتماع	عدد الحاضرين	عدد الأعضاء الغائبين	النصاب	ملاحظات
١	٢٠١٩/١/٢٨	٢٠١٩/٢/١٠	٩	١	مُكتمل	لا يوجد
٢	٢٠١٩/٢/٢٨	٢٠١٩/٣/١٠	٩	١	مُكتمل	لا يوجد
٣	٢٠١٩/٤/٧	٢٠١٩/٤/٢٤	٧	٣	مُكتمل	لا يوجد
٤	٢٠١٩/٥/١٩	٢٠١٩/٦/٢	١٠	--	مُكتمل	لايوجد
٥	٢٠١٩/٩/٢٦	٢٠١٩/١٠/٣٠	٨	٢	مُكتمل	لا يوجد
٦	٢٠١٩/١٢/١٧	٢٠١٩/١٢/٢٩	٧	٣	مُكتمل	لا يوجد

قرارات المجلس

وفقاً للمادة (٤٦) من النظام الأساسي المُعدل للشركة ووفقا لميثاق مجلس الإدارة، فإن جميع قرارات مجلس الإدارة خلال الفترة التى تم إعدادها والتي تشمل هذا التقرير تم إقرارها بإجماع أعضاء المجلس وتم تدوينها أصولاً في محاضر اجتماعات المجلس.

أمين سر المجلس

يلعب سكرتير مجلس إدارة الشركة دورًا مهمًا في دعم فعالية المجلس وتسهيل الاتصال والتنسيق مع لجانه. يساعد أمين المجلس مجلس الإدارة في الوفاء بالتزاماته ومسؤولياته. يسهل أمين مجلس الإدارة أيضًا التواصل بين أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية. السيد آدم المصطفى عمر هو أمين مجلس الإدارة ، وهو المنصب الذي يشغله منذ يوليو ٢٠١٧. وهو أيضًا المستشار القانوني للشركة. وفقًا لما تقتضيه قواعد حوكمة الشركات في هيئة قطر للاسواق المالية ، يحتفظ سكرتير مجلس الإدارة بسجل لإعلانات أعضاء مجلس الإدارة عن المناصب التي يشغلونها للتأكد من أن أعضاء مجلس الإدارة لا يتعارضون مع القواعد المتعلقة بالمراكز المحظورة أو المجمعة. كما أنه يحتفظ بسجلات لإعلان مجلس الإدارة السنوي مكتوب بعدم تضارب المصالح. تم تعيين اختصاصات أمين سر مجلس الإدارة للامتثال لقانون حوكمة الشركات في مؤسسة قطر للمال والمتطلبات التنظيمية الأخرى.

تقييم أداء المجلس

لقد وفق مجلس الإدارة للعمل على تحقيق مصلحة الشركة وأهدفها وخططها المالية التي تم اعتمادها، وقد تم خلال الجمعية العامة إبراء ذمة المجلس من قبل المساهمين وإعفائهم من التزامات السنة المالية المنتهية بتاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠١٩، والموافقة على مكافآتهم نظير أدائهم خلال العام المالي. كما أن الشركة قامت بتقييم أداء المجلس وأعضاءه من خلال نموذج تقييم معتمد لدى الشركة للسنة المالية المنتهية بتاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠١٩.

10- لجان المجلس

قام المجلس بإنشاء ثلاثة لجان وفقًا لمتطلبات قانون حوكمة الشركات وهم لجنة التدقيق، ولجنة الترشيحات ولجنة المكافئات وذلك لتسهيل أعمال المجلس والمساعدة في تنفيذ مسؤولياته وقراراته حسب متطلبات نظام الحوكمة.

لجنة التدقيق

تأسست لجنة التدقيق عام ٢٠٠٧ من قبل المجلس، وتقوم اللجنة بإرسال التقارير إلى مجلس الإدارة بشأن مراجعتها لفاعلية نظم الرقابة الداخلية للسنة المالية وخلال الفترة لتاريخ الموافقة على البيانات المالية. بشكل عام، فإن لجنة التدقيق تسعى إلى ضمان أن تكون عملية الإدارة بأكملها توفر رقابة كافية على المخاطر الأساسية للشركة، من خلال النظر في التقارير الدورية من المراجعة الداخلية والخارجية، إلى جانب المناقشات مع كبار المديرين.

تم إعداد ميثاق لجنة التدقيق وذلك لمساعدتها في ممارسة صلاحياتها وأداء واجباتها. يُفصّل هذا الميثاق الغرض من اللجنة وتكوينها، وإجراءات اجتماعاتها ومسؤوليات اللجنة. تم توثيق مسؤوليات اللجنة في ميثاقها الحالي والذي يشمل الأمور التالية (بشكل موجز)

البيانات المالية:

- مراجعة التقارير المالية والمحاسبية المهمة بما في ذلك القضايا المعقدة والعمليات غير العادية ومراجعة البيانات المالية السنوية ونصف السنوية وربع السنوية والنظر فيما إذا كانت دقيقة وصحيحة وكاملة ومتسقة مع المعلومات المعروفة لأعضاء اللجنة والتي تعكس المعايير والمبادئ المحاسبية السليمة.
- التأكد من أن البيانات المالية والتقارير الصادرة هي على نحو يتفق مع الممارسات والسياسات والمعايير المحاسبية لهيئة قطر لأسواق المال وأنظمة التسجيل المعمول بها في بورصة قطر ومع أنظمة الإفصاح وأية متطلبات أخرى تتعلق بإعداد التقارير المالية.

الضوابط الرقابية الداخلية:

- الحصول على توضيحات من الإدارة والمدققين الداخليين والمدققين الخارجيين بشأن ما إذا كانت الضوابط الرقابية المالية والتشغيلية مناسبة وتعمل بشكل فعال.
- النظر في فعالية إدارة الشركة للمخاطر والضوابط الرقابية الداخلية على التقارير المالية السنوية والمرحلية والتنظيمية وغيرها من التقارير الرقابية بما في ذلك أمن والضوابط الرقابية لتكنولوجيا المعلومات.

التدقيق الداخلي:

- مراجعة تقارير التدقيق ومناقشة الملاحظات مع رئيس التدقيق الداخلي والإدارة.
- التأكد من عدم وجود قيود لا مبرر لها أو عدم فرض قيود على عمل التدقيق الداخلي في الشركة، فضلا عن حرية وصول التدقيق الداخلي إلى السجلات والوثائق والموظفين عند الحاجة من أجل أداء اللجنة للمهام الموكلة إليها.
- الاجتماع بشكل دوري ومنفصل مع رئيس التدقيق الداخلي لمناقشة أية مسائل تعتقد اللجنة أو جهة التدقيق الداخلي وجوب مناقشتها على انفراد.

التدقيق الخارجي:

- مراجعة نطاق ومنهجية التدقيق المقترح للمدققين الخارجيين بما في ذلك تنسيق الجهود مع المدققين الداخليين.
- إجراء مراجعة ومناقشة فصلية لتقارير المدققين الخارجيين بشأن جميع السياسات والممارسات المحاسبية الهامة وأية مسائل مهمة أخرى متعلقة بإعداد التقارير المالية وقراراتهم المتخذة فيما يتعلق بإعداد البيانات المالية للشركة.
- عقد اجتماعات بشكل دوري وبشكل منفصل مع المدققين الخارجيين لمناقشة أية مسائل ترى اللجنة أو المدققين أنه ينبغي مناقشتها على انفراد بما في ذلك ردود الإدارة على تقاريرهم.

إدارة المخاطر:

- العمل مع الجهات المناسبة لتحديد المخاطر الاستراتيجية والتشغيلية والائتمانية والسوقية والقانونية سواءً الداخلية أو الخارجية وضمان تنفيذ خطط عمل لرصد وإدارة هذه المخاطر.

تتكون لجنة التدقيق من ٣ أعضاء:

الرقم	الاسم	المسمى في اللجنة	الصفة
١	السيد / ناصر راشد سريع الكعبي	الرئيس	نائب رئيس المجلس / عضو غير تنفيذي / **عضو مستقل**
٢	السيد / عبد المحسن يوسف المانع	عضو	عضو المجلس / عضو غير تنفيذي / **عضو مستقل**
٣	السيد / محمد خالد عبد الرحمن المناعي	عضو	عضو المجلس / عضو غير تنفيذي / **عضو مستقل**

من ناحية أخرى تحتوي اللجنة على أعضاء من أصحاب الخبرة المالية والمحاسبية. واجتمعت لجنة التدقيق ٧ مرات خلال العام ٢٠١٩ بحضور أعضاء خارجيين وفقاً لمتطلبات اللجنة (مثل أعضاء التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي) كما هو موضح في الجدول التالي:

اجتماعات المجلس	تاريخ الاجتماع	حضور أعضاء اللجنة	أهم القرارات
١	٢٠١٩/١/٢٤	مُتكمل	مناقشة وإعتماد إطار عمل سياسة إدارة المخاطر
٢	٢٠١٩/٢/٥	مُتكمل	فتح ومناقشة عروض التدقيق الخارجي للسنة المالية ٢٠١٩
٣	٢٠١٩/٢/١٠	مُتكمل	مناقشة وإعتماد البيانات المالية الموحدة للسنة المالية ٢٠١٨
٤	٢٠١٩/٤/٢٤	مُتكمل	مناقشة وإعتماد البيانات المالية الموحدة للفترة المالية كما في ٢٠١٩/٣/٣١
٥	٢٠١٩/٩/٢٢	مُتكمل	مراجعة تقرير التدقيق الداخلي للشركاء في شركة غزال

٦	٢٠١٩/١٠/٣٠	مُتكمل	مناقشة وإعتماد البيانات المالية الموحدة للفترة المالية كما في ٢٠١٩/٩/٣٠
٧	٢٠١٩/١٢/٢٥	مُتكمل	إعتماد خطة التدقيق الخارجي لسنة ٢٠٢٠

إن مجلس الإدارة راضٍ عن أداء لجنة التدقيق وفقاً للمهام الموكلة لها للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩.

لجنة الترشيحات والمكافآت

تأسست لجنة الترشيحات والمكافآت عام ٢٠١٢ من قبل المجلس، وتقوم اللجنة بإرسال التقارير إلى مجلس .حيث اعتمدت اللجنة ميثاقاً لمساعدتها في ممارسة صلاحياتها وأداء واجباتها.

يُفصّل هذا الميثاق الغرض من اللجنة وتكوينها، وإجراءات اجتماعاتها ومسؤوليات اللجنة. وتعنى هذه اللجنة بعدة أمور أهمها (بشكل موجز):

- دراسة وتقديم وإعداد المعايير لاختيار أعضاء مجلس الإدارة وتقديم التوصيات المناسبة بذلك.
- ترشيح أعضاء مجلس إدارة جدد وإعادة الترشيح للانتخاب من قبل الجمعية العمومية.
- إصدار خطابات التعيين لأعضاء مجلس الإدارة.
- إجراء تقييم الأداء السنوي للمجلس وأعضاء المجلس واللجان الفرعية.
- التأكد من وضع سياسة متكاملة للتعاقب والإحلال لأعضاء مجلس الإدارة.
- إعداد لائحة السياسة العامة لمكافآت أعضاء المجلس وكبار الموظفين التنفيذيين في الشركة. على أن يتم تحديد الترابط بين المكافأة والأداء من خلال هذه السياسة.
- عرض سياسات المكافآت على مجلس الإدارة على سياسة المكافآت ومساعدة المجلس في الحصول على موافقة للجمعية العمومية على هذه المكافآت.
- الموافقة على شروط التوظيف وعقد الخدمات ونطاق تنظيم التقاعد وأسس تحديد مكافأة نهاية السنة والزيادات على الرواتب وشروط توقيف عمل الرئيس التنفيذي وأعضاء آخرين في الإدارة التنفيذية.
- مراجعة هيكل التعويضات والبدلات لموظفي الشركة وتقديم التوصيات لموافقة مجلس الإدارة
- مراجعة والموافقة على أي إفصاحات ملزمة بتعويضات إدارة الشركة.

تتكون لجنة الترشيحات والمكافآت من ٣ أعضاء:

الرقم	الاسم	المسمى في اللجنة	الصفة
١	الشيخ / راشد بن عويضة بن محمد آل ثاني	الرئيس	عضو المجلس / عضو غير تنفيذي / عضو مستقل
٢	السيد / سعد محمد الجبارة الرميحي	عضو	عضو المجلس / عضو غير تنفيذي / عضو مستقل
٣	السيد / أحمد يوسف حسين كمال	عضو	عضو المجلس / عضو غير تنفيذي / عضو مستقل

إن مجلس الإدارة راضٍ عن أداء لجنة الترشيحات و المكافآت وفقاً للمسؤوليات و المهام الموكلة لها للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩.اجتمعت اللجنة بتاريخ ١٠ و ٢٦ يناير ٢٠١٩ بحضور أعضائها وقد وفقت اللجنة لإتمام العديد من مهامها والتي كان أبرزها الأمور التالية:

- فتح باب الترشح لعضوية مجلس الإدارة للفترة من ٢٠١٩-٢٠٢١ .
- إعتماد نموذج التقييم الذاتي لأعضاء مجلس الإدارة.
- عرض ومناقشة مقترح مكافأة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة وبدلات حضور إجتماعات المجلس واللجان .
- عرض ومناقشة التقييم الذاتى للإدارة التنفيذية للشركة .

11- نظام الرقابة الداخلية

بالنيابة عن المجلس تقوم لجنة التدقيق بمسؤولة القيام دوريا بمراجعة وتقييم إطار الرقابة الداخلية عن طريق تقييم مهام ووظائف التدقيق الداخلي فضلاً عن أعمال التدقيق الخارجي.

وقد حدد مجلس إدارة الشركة القطرية للصناعات التحويلية أهداف مستوى الكيان التي تتوافق مع رؤية الكيان ورسالتة واستراتيجياته. وسعياً لتحقيق هذه الأهداف، تواجه المنظمة أحداثا وظروف قد تهدد بتحقيق أهداف هذه الشركة. وللتخفيف من هذه المخاطر، تم تصميم وتنفيذ نظام فعال للمراقبة الداخلية. لتصميم نظام فعال للرقابة الداخلية ، تبنى مجلس إدارة الشركة القطرية للصناعات التحويلية إطار الرقابة الداخلية COSO لقد تم دمج إطار عمل COSO الذي تم تبنيه مع نموذج خطوط الدفاع الثلاثة الذي أوصى به معهد القانون الدولي لتخصيص المسؤولية عن الواجبات المحددة في الإطار. باستخدام نموذج خطوط الدفاع الثلاثة، يتم تعيين الواجبات والمسؤوليات المتعلقة بالمخاطر والتحكم إلى المجموعات الثلاث التالية في الشركة القطرية للصناعات التحويلية:

I. خط الدفاع الأول – الإدارة التشغيلية:
يتم تعيين الإدارة التشغيلية للشركة القطرية للصناعات التحويلية مع الملكية الأساسية للمخاطر والطرق المستخدمة لإدارة هذه المخاطر.

II. خط الدفاع الثاني – وظيفة (وظائف) المراقبة والإشراف الداخلي:
وتشمل مهام الرصد والرقابة الداخلية في الشركة القطرية للصناعات التحويلية، على سبيل المثال لا الحصر، اللجنة التنفيذية، ولجنة حوكمة الشركات، ولجنة سلسلة التوريد، ولجنة الاستراتيجية والاستثمار، ورؤساء الأقسام المستقلين... إلخ إدارة المخاطر في الشركة القطرية للصناعات التحويلية هي لكل قسم، حيث تضمن وظائف المراقبة والرقابة الداخلية المختلفة تشغيل الضوابط وعمليات إدارة المخاطر على النحو المقصود.

III. خط الدفاع الثالث – التدقيق الداخلي:
يوفر التدقيق الداخلي تأكيداً مستقلاً بشأن فعالية إدارة المخاطر ومراقبتها للمجلس والإدارة التنفيذية.

وقد عين المجلس السادة / مورستيفن لنظام الرقابة الداخلية في الشركة. وقد أعدوا التقرير السنوي للتدقيق للجنة التدقيق والمجلس. وقد اعتمد المجلس مجموعة شاملة من وثائق الإدارة بما في ذلك الهيكل التنظيمي، ودرجات الموظفين، وهيكل المرتبات، ووصف الوظائف، والسياسات والإجراءات، وتفويض السلطات المالية والتشغيلية لتنظيم عمليات الشركة. وقد كفل المجلس، من خلال تفويض السلطات، عدم وجود سلطات مطلقة لأي فرد. والإدارة التنفيذية هي الطرف المسؤول عن تنفيذ ومراقبة نظام المراقبة الداخلية والتنسيق مع الأطراف المعنية لضمان تنفيذ السياسات والإجراءات على النحو الصحيح.

12- التدقيق الداخلي

الموافقة على خطط التدقيق الداخلي لبعض الشركات الزميلة والشركات التابعة لعام ٢٠٢٠ من خلال العروض الواردة من مكاتب التدقيق ومناقشة واعتماد تقرير الرقابة الداخلية لشركاء شركة غزال.

13- التدقيق الخارجي

في اجتماعها المؤرخ ١٠ مارس ٢٠١٩، عينت الجمعية العامة السادة / رودل آند بارتنر مدقق حسابات خارجي للشركة القطرية للصناعات التحويلية (ش .م.ع.ق) للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩، بناء على توصيات لجنة التدقيق والمجلس. ويقدم المدقق الخارجي تقرير مراجعة نصف سنوية وتقرير تدقيق سنوي للبيانات المالية للشركة. المدقق الخارجي مستقل تمامًا عن الشركة ومجلس إدارتها.

بالإضافة إلى المواد (٧٤ - ٧٨) من عقد التأسيس المعدل، والتي تحكم واجبات ومهام المدقق الخارجي، ينص دليل حوكمة الشركات للشركة على أدوار المدقق الخارجي ومسؤولياته وتعيينه وسياسة عدم تعيينه. كما ينص دليل الشركة على دور لجنة التدقيق في الإشراف على عمل مدقق الحسابات الخارجي.

ويعين مدقق الحسابات الخارجي على أساس سنة واحدة قابلة للتجديد لفترة مماثلة تصل إلى خمس سنوات متتالية كحد أقصى. إن المدقق الخارجي المعين يجب أن يكون مسجل على قائمة مدقق الحسابات الخارجي لدى هيئة قطر للأسواق المالية ويجب أن يمتثل لأعلى المعايير المهنية. يكون المدقق الخارجي مستقلاً تمامًا عن الشركة وأعضاء مجلس إدارتها ولا يوجد لديه أي تضارب في المصالح في علاقته بالشركة. يقدم مدقق الحسابات الخارجي إلى الجمعية العامة تقرير التدقيق حول البيانات المالية. يلعب مدققي الحسابات الخارجيون للشركة القطرية للصناعات التحويلية دورًا أساسيًا في الشركة. وبالتالي، يوفر المدققون الخارجيون تأكيدًا معقولاً بأن البيانات المالية تمثل المركز المالي للشركة وأدائها بشكل عادل. لضمان ما سبق، يقوم المدققون الخارجيون بإجراء عمليات التدقيق الخاصة بهم بشكل مستقل عن الشركة. وهذا من شأنه أن يوفر الثقة في المعلومات المحاسبية للشركة. يقدم المدققون الخارجيون إلى أعضاء مجلس الإدارة معلومات تتعلق بأي مخاطر تتعرض لها الشركة القطرية للصناعات التحويلية وكذلك أي انتهاك محدد. وفي حالة حدوث أي انتهاك، يقوم هؤلاء بإبلاغ السلطات المعنية على الفور، مثل هيئة قطر للأسواق المالية.

14- الأطراف ذات العلاقة

الرقابة وآلية الحوكمة على العمليات والصفقات مع الأطراف ذات العلاقة تم توثيقها في دليل حوكمة الشركات في الشركة القطرية للصناعات التحويلية.

في ضوء متطلبات الإفصاح المحددة في قانون حوكمة الشركات والمعتمد من هيئة قطر للأسواق المالية QFMA، فإن الشركة ستعزز من سياساتها الخاصة بالأطراف ذات العلاقة وخاصة إفصاحها السنوي الحالي من قبل أعضاء المجلس والإدارة العليا فيما يخص مصالحهم، ومساهمتهم، وتداول أسهم الشركة، ومجالس الإدارة الأخرى، المعاملات الهامة مع الشركة، والتوظيف ومساهمة الأقارب، والمؤهلات والخبرات وغيرها من المصالح.

15- سياسة المكافآت

- المادة (٩٨) من النظام الأساسي المُعدل للشركة يحكم مكافأة أعضاء مجلس الإدارة، حيث تخضع لموافقة الجمعية العامة، ولا يمكن أن تتجاوز ٥% من صافي الأرباح يمكن توزيعه كمكافأة بعد اقتطاع الاحتياطات والاستقطاعات القانونية وتوزيع ربح على المساهمين سواءً بشكل نقدي أو عيني لا يقل عن (٥%) من راس المال المدفوع.
- للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩، وافق المساهمون على مكافأة مجلس الإدارة والتي بلغت ٥,٠٠٠,٠٠٠ ريال قطري فقط لا غير .
- كما أن إجمالي المكافآت المقترحة للإدارة التنفيذية للسنة المالية المنتهية بتاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ هي ٢,٨٩٣,٦٤٨ ريال قطري فقط لا غير.
- يقرر مجلس الإدارة تعويضات الإدارة العليا. وتتكون تعويضات الإدارة العليا من راتب ومكافأة بناءً على الأداء. يقرر المجلس حدود مكونات الراتب الثابت. كما يوافق المجلس على المكافأة المرتبطة بأداء الشركة، للرئيس التنفيذي والإدارة العليا والموظفين.
- كما وافقت لجنة الترشيحات والمكافآت على المعايير الخاصة بمنح المكافآت للموظفين بالشركة بالإضافة إلى العلاوات الخاصة بالزيادة السنوية لرواتب الموظفين.

16- سياسة تعارض المصالح

تلتزم الشركة التزاماً كاملاً بإدارة الأعمال بنزاهة وعدالة لضمان خدمة وحماية مصالح المساهمين و أصحاب المصلحة فيها بطريقة سليمة. وتدرك اللجنة أهمية الحفاظ على مستويات عالية من الثقة بين جميع المساهمين فيها. تبذل الشركة قصارى جهدها لإدارة أعمالها باحترام ونزاهة ومسؤولية. تراقب الشركة القطرية للصناعات التحويلية تضارب المصالح المحتمل على مستوى المعاملات والشركات. كما تعزز الشركة الوعي لدى موظفيها وأصحاب المصلحة لتجنب حالات تضارب المصالح الناشئة في المقام الأول. ويعتبر هذا الجهد عن كافة الأقسام والشركات التابعة للشركة. وهناك إجراءات قائمة لمعالجة تضارب المصالح بطريقة عادلة وشفافة. تلتزم الشركة بالقواعد التي أرستها هيئة قطر للأسواق المالية و القوانين والأنظمة التي تحكم عملها، فيما يتعلق بالأوضاع التي قد تؤدي إلى تضارب في المصالح. تعمل الشركة سياسة تضارب المصالح التي تتم مراجعتها عند الضرورة لمعالجة الثغرات المحتملة.

17- التداول الداخلي

قامت الشركة بصياغة مبادئ توجيهية واضحة للتداول الداخلي وفقاً للمادة ١٨ من دليل وسياسات حوكمة الشركات وذلك لمنع أعضاء مجلس الإدارة والموظفين من التداول في أسهم الشركة التي قد تكون عرضة للتداول الداخلي، والإفصاح عن المعلومات ذات الصلة حينما تكون متوافرة. وفي هذا السياق، سيتم تنفيذ عملية الإفصاح عن أعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا.

18- حماية المساهمين

إن المعاملة العادلة والمتساوية للمساهمين تشكل أحد المبادئ الرئيسية للحكم الفعّال للشركات. وتعامل الشركة هذا الأمر على أنه أولوية عليا وتسعى إلى التعامل مع المساهمين فيها بمستوى عال من النزاهة والشفافية والمساواة. يتلخص أحد الأهداف الرئيسية للشركة في زيادة قيمة المساهمين من خلال استراتيجيات حكيمة ومستدامة. وتفهم الشركة أن الإدارة السليمة للشركات تضيف قيمة عبر أنشطتها وعلاقاتها مع المساهمين. إن الحفاظ على ثقة المساهمين والمستثمرين يشكل حجر الأساس في كل أنشطتنا. ينظر أعضاء المجلس والإدارة التنفيذية، في مسؤوليتهم الجماعية، في تطبيق مبادئ الحكم السليمة بصفة عامة، فضلا عن التقيد بمبدأ المعاملة المتساوية والعادلة للمساهمين. لقد تم وضع سياسة حماية المساهمين بما يتوافق مع قانون حوكمة الشركات الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية، و عقد التأسيس للشركة، والقوانين واللوائح ذات الصلة. وتطمح الشركة القطرية للصناعات التحويلية إلى تجاوز المعايير التي وضعتها اللوائح التنظيمية.

19- حقوق المساهمون

تحترم الشركة القطرية للصناعات التحويلية حقوق المساهمين، كما أنشأت آليات لإدارة حقوقهم في عقد التأسيس و دليل الحوكمة لضمان احترام حقوقهم، والإنصاف والمساواة.

وتشمل حقوق المساهمين، كما ينص عقد التأسيس على ذلك، بشكل خاص، الأولوية في الاشتراك في الأسهم الجديدة للشركة، والوصول إلى سجلات الشركة، وحضور الجمعية العامة العادية وغير العادية، وممارسة حقوق التصويت وتفويض حقوق التصويت للوكلاء، توزيع الأرباح وفقا لاجتماع الجمعية العامة، طلب عقد جلسة للجمعية العامة، مناقشة جدول أعمال الاجتماع، حق الحصول على أجوبة الأسئلة المطروحة، طريقة التصويت على انتخابات مجلس الإدارة، المشاركة في القرارات الرئيسية عن طريق الجمعية العامة وما إلى ذلك.

تعمل الشركة بلا كلل لكي يتم الاعتراف بها كشريك عمل جدير بالثقة يعمل بما يتماشى مع قيمها الأساسية وبما يتوافق مع القوانين واللوائح ذات الصلة. تلتزم الشركة بإدارة الأعمال بطريقة مسؤولة وشفافة، وحماية حقوق جميع المساهمين، وخلق القيمة والاستدامة من خلال الممارسات السليمة. تحمي الشركة حقوق المساهمين من خلال ضمان:

- تعامل جميع أصحاب المصلحة معاملة عادلة دون أي تمييز.
- ويُمنح أصحاب المصلحة إمكانية الوصول إلى المعلومات والبيانات المتصلة بأنشطتهم في الوقت المناسب وبصورة منتظمة.
- تتم حماية أصحاب المصلحة وفقًا لجميع القوانين والأنظمة ذات الصلة.
- يتم التعامل مع مخاوف أصحاب المصلحة في الوقت المناسب.

وقد وضعت الشركة القطرية للصناعات التحويلية سياسة خاصة للإبلاغ عن المخالفات ونشر الوعي بأي مخالفات يجب نقلها دون ذكر أسماء إلى الإدارة التنفيذية. تهدف السياسة إلى حماية الشركة والمساهمين فيها وأصحاب المصلحة. وتشمل الحماية، على سبيل المثال لا الحصر، حق أي موظف في الكشف عن أي ممارسات سيئة داخل الشركة مثل إساءة استخدام أموال الشركة القطرية للصناعات التحويلية ومواردها و/أو أي جرائم جنائية دون خوف من العقاب.

للمساهمين الحق في حضور اجتماعات الجمعية العامة حيث يتم دعوة المساهمين وتشجيعهم على حضور الاجتماع العام السنوي للشركة. و تتيح الجمعية العامة الفرصة للمساهمين للاستماع إلى المجلس والمشاركة فيه بشأن المسائل المدرجة في جدول الأعمال. ووفقاً للمادة ١٣٨ من قانون الشركات، والمادة ٣٢ من قانون حوكمة الشركات الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية والمادة ٥٧ من عقد التأسيس ، يحق للمساهمين الذين يمثلون ٢٥% على الأقل من رأسمال الشركة الدعوة إلى عقد اجتماع استثنائي للجمعية العامة. وعملاً بالإجراءات المنصوص عليها في القانون والمادة ٣٢ من قانون حوكمة الشركات الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية ، يحق للمساهمين الذين يمتلكون ما لا يقل عن ١٠% من رأس مال الشركة طلب عقد اجتماع عام للجمعية العامة شريطة أن تبرر الأمور المطروحة عقد مثل هذا الاجتماع.

وتضمن الشركة احترام حقوق المساهمين فيما يتعلق باجتماعات وإجراءات الجمعية. وتشمل هذه الإجراءات على سبيل المثال لا الحصر ما يلي:

- الإبلاغ عن موعد ومكان انعقاد اجتماعات الجمعية وتلقي جدول أعمال الاجتماع قبل ١٥ يوما على الأقل من موعد اجتماع الجمعية العامة. بالإضافة إلى ذلك، يتم نشر تقارير الشركة المالية وتقارير مجلس الإدارة في صحيفتين يوميتين محليتين (إحداهما باللغة العربية)؛
- حضور اجتماعات الجمعية العامة والمشاركة في مناقشتها؛
- مناقشة المسائل المدرجة في جدول الأعمال؛
- أن يطلب، عندما يسمح القانون بذلك، أن يدرج في جدول أعمال اجتماع الجمعية العامة بعض المسائل التي ستتم مناقشتها أثناء اجتماع الجمعية.
- طرح الأسئلة على أعضاء المجلس وتلقي الإجابات.
- ويحق لحملة الأسهم أن يطعنون في الجمعية العامة إذا اعتبرت الإجابات غير كافية؛
- التصويت على القرارات العامة، وتلقي معلومات عن القواعد والإجراءات التي تحكم عملية التصويت؛
- الحق في الاعتراض على أي قرار يعتبر يخدم مصالح مجموعة معينة من المساهمين أو يضر بها؛ أو تقديم فائدة خاصة لأعضاء مجلس الإدارة و/أو أعضاء الشركة ضد مصالح الشركة؛
- الوصول إلى محاضر الاجتماعات العامة في الوقت المناسب. بالإضافة إلى ذلك ، على النحو المنصوص عليه في المادة ٣٢ من قانون حوكمة الشركات الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية

ويحق لها أن تعين (بالكتابة وبتفويض رسمي) مساهم آخر ليس عضواً في المجلس لحضور الجمعية العامة نيابة عنه؛ شريطة ألا يدلي هذا المساهم، عن طريق الوكيل، بصوته لأكثر من (٥%) من أسهم الشركة . يحق للمساهم الوكيل المشاركة في التصويت وفقاً للقوانين والأنظمة ذات الصلة والتعليمات المقدمة من قبل المساهمين الغائبين. ولا يسمح للمساهمين القصر بحضور اجتماعات الجمعية العامة، ويمثلون بأوصيائهم القانونيين و/أو الممثلين المعينين حسب الأصول.

حقوق المساهمين فيما يتعلق بتوزيع الأرباح

توزيع الأرباح هو أحد الخيارات المتاحة للشركة لإعادة القيمة إلى المساهمين فيها. أثناء اجتماع الجمعية العامة، يقدم المجلس توصيته بشأن توزيع الأرباح على المساهمين في الشركة. ويجب أن يستند هذا التوزيع إلى معايير متعددة مثل الأداء الإجمالي للشركة خلال العام، والنتائج المالية، ومتطلبات السيولة النقدية المستقبلية، بالإضافة إلى ظروف السوق العامة وغيرها من العوامل التي يعتبرها المجلس ذات صلة.

وفقًا لسياسة توزيع الأرباح للشركة.

يتم توزيع الأرباح التي وافقت عليها الجمعية العامة للتوزيع، سواء كانت نقدية أو أسهم مجانية أو مكافآت، على المساهمين المدرجة أسماؤهم في السجل الذي يحتفظ به في شركة قطر للأيداع المركزي للأوراق المالية.

حماية المساهمين الممثلين لحصة الأقلية.

تضمن الشركة معاملة جميع المساهمين، بما في ذلك الأقلية، على قدم المساواة دون أي تمييز. يتلقى جميع المساهمين نفس المعلومات بغض النظر عن عدد الأسهم التي بحوزتهم. تضمن الشركة منح المساهمين من الأقليات حقوقهم الواجبة في الوصول إلى المعلومات والإعراب عن آرائهم. وعملاً بالإجراء المنصوص عليه في المادة ٣٢ من قانون حوكمة الشركات الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية ، يحق للمساهمين من الأقليات ممارسة حقوقهم الكاملة فيما يتعلق بمشاركتهم والتصويت في اجتماعات الجمعية العامة. وتعتمد الشركة طريقة التصويت التراكمية في انتخابات أعضاء المجلس، مما يتيح فرص التمثيل العادل للمساهمين من الأقليات في المجلس. بالإضافة إلى ذلك، قامت الشركة بتنفيذ آلية لتقديم الشكاوى وإخطار أي انتهاكات أو أي مخاطر قد تهدد الشركة.

20- معلومة المساهمة والإفصاح والشفافية

يتم الإفصاح عن جميع المعلومات المالية في التقرير السنوي للشركة والمتوافر أيضا" على موقع الشركة، كما تم وصف مساهمة كل عضو من أعضاء مجلس الإدارة كما تم ذكره أعلاه.

الإفصاح عن المُساهمين المُسيطرين

وفقاً للمادة (٧) من النظام الأساسي المُعدل للشركة حيث تنص على أن يكون مجموع الأسهم التي يمتلكها أحد من المساهمين لا تتجاوز ٢٪ من إجمالي أسهم الشركة.

الأسهم المملوكة من قبل المساهمين المُسيطرين

معلومات عن المساهمين المُسيطرين هي على النحو التالي:

الرقم	الاسم	عدد الأسهم المملوكة	نسبة التملك	ملاحظات
١	الهيئة العامة للتقاعد والتأمينات الإجتماعية	٥٧,٠٢٧,٨١٥	١٢,٠٠%	لا يوجد
٢	شركة قطر القابضة	٢٣,٧٦٠,٠٠٠	٥%	لايوجد
٣	السيد / يوسف حسين كمال	٤٩,٦٤٤,٤١٠	١٠,٤٥%	الأسهم مملوكة من قبل السيد يوسف حسين كمال وأولاده وشركاته

الأسهم المملوكة من قبل الإدارة التنفيذية العليا

معلومات عن المساهمين المُسيطرين هي على النحو التالي:

الرقم	الاسم	عدد الأسهم المملوكة	نسبة التملك	المنصب
١	السيد / عبد الرحمن عبدالله الأنصاري	٤٤٥,٧٧٠	*0.093%*	الرئيس التنفيذي للشركة
٢	الدكتور/ حازم القاضي	٧١,٢٨٠	*0.015%*	مدير إدارة المشاريع

21- سياسة توزيع الأرباح

المادة (٩٨) والمادة (٩٩) من النظام الأساسي المُعدل للشركة يحكم سياسة توزيع الأرباح على المساهمين وهي تنشأ في ضوء توصية من مجلس الإدارة ويخضع لموافقة من قبل الجمعية العامة للمساهمين. فيما يخص عام ٢٠١٩، تمت الموافقة على توزيع أرباح نقدية بقيمة ٧١,٢٨٠,٠٠٠ ريال قطري (١٥% من إجمالى رأس المال)، أي ١٥.٠ ريال قطري للسهم الواحد من قبل المجلس.

22- العلاقة مع المساهمين والمستثمرين

تقدر الشركة مساهميها وتعترف بأهمية الأفصاح عن المعلومات المفيدة في الوقت المناسب. ويتولى مسؤول علاقات المستثمرين في الشركة مسؤولية الحفاظ على ثقة المستثمرين في الشركة من خلال الاتصالات الواضحة والمتسقة بين الإدارة والمساهمين ومجتمع الاستثمار. يقوم موظف علاقات المستثمرين بتنسيق اجتماعات المساهمين وإطلاق المعلومات وإدارة الاتصالات في حالة حدوث أزمة. وقد أصدر مجلس الإدارة تكليفا باتباع نهج أفضل الممارسات في جميع الأوقات.

23- الأفصاح

تماشياً مع المادة ٤ من قانون حوكمة الشركات الصادر من هيئة قطر للأسواق المالية ومن أجل دعم معايير الإفصاح العالية ، تتبع الشركة القطرية للصناعات التحويلية الإجراء التالي:

- تضمن الشركة أن أي معلومات يتم الكشف عنها تكون دقيقة وواضحة وموثوقة باستمرار.
- وفي هذا السياق، أنشأت الشركة لجنة حوكمة الشركات، وهي اللجنة المكلفة بضمان امتثال الشركة لقواعد حوكمة الشركات.
- تساعد الإدارة القانونية ولجنة حوكمة الشركات مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية وإدارات الشركة ذات الصلة في فهم الأدوار والمسؤوليات الخاصة بكل منها فيما يتعلق بمتطلبات الإفصاح.

تلتزم الشركة القطرية للصناعات التحويلية بالكشف (عند الاقتضاء) عن أي انتهاك وقع خلال السنة المالية وفقًا لقواعد وأنظمة الحوكمة المعمول بها مع تنفيذ تدابير علاجية لتجنب تكرار أحداث مماثلة.

24- النزعات والخصومات والدعاوي القضائية

لا توجد أي قضية مرفوعة على أو من الشركة ولم يتم الحكم فيها حتى تاريخ إعداد تقرير الحوكمة.

25- إدارة المخاطر

تقع على عاتق المجلس المسؤولية الشاملة عن إدارة الشركة، ولتعزيز ممارسات إدارة المخاطر، فإنه تم إنشاء وظيفة مستقلة لتقييم وإدارة المخاطر، كما تم البد بتوثيق الأنظمة والسياسات والإجراءات المتعلقة بإدارة المخاطر، والتأكد من إجراء تقييم شامل للمخاطر، بما في ذلك تحديد وتنفيذ حدود المخاطر وإعداد تقرير عن المخاطر. سيحتفظ المجلس بمسؤولية الرقابة وضبط إدارة المخاطر، بدعم من لجنة التدقيق.

إدارة المخاطر هي محور الإدارة الاستراتيجية للشركة القطرية للصناعات التحويلية. وهو يوفر عملية منهجية لتحديد المخاطر المرتبطة بأنشطة الأعمال الجديدة والحالية. تبنت الشركة القطرية للصناعات التحويلية إطار عمل متكامل لـ COSO ERM لتحقيق أهداف الشركة فيما يتعلق بإدارة المخاطر. تماشياً مع إطار عمل متكامل مع COSO ERM، تم تطوير سياسة لإدارة المخاطر واعتمادها من قبل مجلس الإدارة. يحتفظ كل مالك مخاطر بسجل مخاطر يحدد المخاطر الجوهرية التي تواجه المجموعة والضوابط الداخلية القائمة لإدارة هذه المخاطر أوتخفيفها. يقوم مالكو المخاطر بمراجعة سجلات المخاطر وتحديثها بشكل منتظم. وتستعرض لجنة التدقيق والمجلس سنويا سجل المخاطر. كما تستعرض الإدارة التنفيذية وإدارة التدقيق الداخلي نهج تحديد وتقييم المخاطر والضوابط الداخلية في سجل المخاطر. في الشركة، تتبع إدارة المخاطر نهجًا من أسفل إلى أعلى، أي أن كل مدير/مالك مخاطر مسؤول عن تحديد المخاطر المتعلقة بوظائفهم، وتجميعها، والإبلاغ عنها، وإبلاغها فيما يتعلق بوظيفته (وظائفها) التي يتم توحيدها وتقييمها وعلاجها على مستوى المجموعة. تقع مسؤولية إدارة المخاطر على عاتق الجميع، من مجلس الإدارة والمدير التنفيذي إلى الموظفين الأفراد داخل كل قسم. يحدد كل مالك مخاطر في الشركة القطرية للصناعات التحويلية جميع المخاطر المالية وغير المالية التي قد يكون لها تأثير سلبي على أداء الشركة وسمعتها ويحللها ويقيمها ويتقبلها ويقيّمها ويتحكم فيها.كما تضمن وظيفة إدارة المخاطر في الشركة القطرية للصناعات التحويلية أن سياسات المخاطر، ويتم تطبيق الإجراءات والمنهجيات باستمرار لمعالجة مختلف المخاطر، لا سيما مخاطر الاستثمار ومخاطر السوق ومخاطر الائتمان ومخاطر السيولة. وعلاوة على ذلك، يشارك مجلس الإدارة/اللجنة وفريق الإدارة التنفيذية في إنشاء مختلف عمليات المخاطر وتوفير الإشراف والتوجيه الدوريين لوظيفة إدارة المخاطر. تخضع عمليات إدارة المخاطر لمزيد من التدقيق من قبل قسم التدقيق الداخلي مع تقديم تقارير دورية إلى المجلس.

26- الإبلاغ عن المخالفات

دليل حوكمة الشركة في الشركة يحتوي سياسة واضحة تتعلق بالإبلاغ عن المخالفات كمل تحوي إجراءات تفصيلية عن كيفية تطبيق هذه السياسة في الشركة.

27- الشركات التابعة والزميلة

الشركة القطرية للصناعات التحويلية (شركة مساهمة عامة قطرية) هي الشركة الأم للشركات التالية:

الرقم	اسم الشركة	نسبة تملك الشركة القطرية للصناعات التحويلية
١	الشركة الوطنية للصناعات الورقية	%١٠٠
٢	مصنع قطر لمعالجة الرمال	%١٠٠
٣	شركة قطر للأحماض الكيماوية	%١٠٠
٤	شركة قطر لأحجار التبليط	%١٠٠
٥	شركة جاهز للتعبئة	%١٠٠

الشركة القطرية للصناعات التحويلية (شركة مساهمة عامة قطرية) تملك نسبة مختلفة من للشركات التالية:

الرقم	اسم الشركة	نسبة تملك الشركة القطرية للصناعات التحويلية
١	شركة قطر لوقود الطائرات	%٤٠
٢	شركة قطر لتغليف المعادن	%٥٠
٣	الشركة القطرية السعودية لصناعة الجبس	%٣٣,٣٣
٤	شركة قطر للطابوق الأحمر	%٤٦,٣٥
٥	الشركة الوطنية للتصنيع الغذائي والزراعي	%٢٠
٦	شركة قطر للمنتجات البلاستيكية	%٦٦,٦٦
٧	شركة الخليج للفورمالدهايد	%٣٠
٨	شركة أميانتيت قطر للأنابيب وملحقاتها	%٤٠
٩	شركة غزال	%٢٩,٥٠
١٠	الشركة القطرية لسحب الألمونيوم	%٤٠
١١	شركة ك.ل.ج قطر للمواد العضوية	%٦٠
١٢	شركة قطر لتغليف المعادن	%٥٠
١٣	شركة الخليج للزجاج	%٥٠

28- الاستدامة

تعتقد الشركة القطرية للصناعات التحويلية أن لديها مسؤولية بغرض تحقيق الأرباح. من خلال خدماتنا، نسعى إلى تمكين الاندماج الاقتصادي والاجتماعي في مجموعتنا، من خلال مساعدة العملاء على تحقيق طموحاتهم، الأمر الذي يساعدنا على رفع مستويات المعيشة ومساعدة المجتمعات على نطاق أوسع - وهو أحد أهدافنا كمجموعة. ومع وجود أكثر من عشرين (٢٠) جنسية مختلفة تعمل في قطر، تفخر الشركة القطرية للصناعات التحويلية بالتنوع وتحترمه بشدة. نحن نعمل في جو من الاحترام المتبادل والدعم المتبادل ونشارك القيم نفسها التي تحدد مجموعتنا ونهجنا تجاه الأعمال. ونحن ملتزمون بحماية البيئة والصحة والرفاهية، والتخفيف من تغير المناخ وحفظ الطبيعة. وهدفنا هو ضمان التحسين المستمر لادائنا البيئي، بهدف استخدام الطاقة والموارد الطبيعية على نحو أكثر كفاءة، وتقليل إنتاج النفايات والانبعاثات الجوية إلى أدنى حد، وخفض أيضا تصريف المياه، مع البحث عن سبل للحفاظ على التراث، والمناظر الطبيعية والتنوع البيولوجي.

بالإضافة إلى الامتثال للقانون المحلي، نقوم أيضًا بإدارة أعمالنا باتباع مبادئ التنمية المستدامة. وفي الوقت نفسه، نأخذ في الاعتبار رؤية وآراء أصحاب المصلحة المحليين والعالميين. وقد واصلت الشركة القطرية للصناعات التحويلية تحقيق أهدافها فيما يتعلق بمسؤوليتها الاجتماعية تجاه المجتمع المحلي لهذا العام من خلال دعم العديد من المبادرات الرامية إلى المساهمة في دعم التنمية داخل الدولة. فضلاً عن ذلك فإن الأحداث التي شاركنا فيها تعكس توجهنا وتبرز أنشطتنا في مختلف المجالات التي تدعم المسؤولية الاجتماعية للشركات في المجموعة. وتنظر المجموعة أيضاً إلى نشر سياسة المسؤولية الاجتماعية باعتبارها أولوية، حيث تعمل ثقافة تعزيز الوعي الاجتماعي بين الأفراد على تعزيز الترابط بين الجميع وتعكس التزام المجموعة بالمجتمع المحلي الذي تعمل فيه.

29- المسؤولية الاجتماعية

دليل حوكمة الشركة في الشركة القطرية للصناعات التحويلية تحوي سياسة واضحة تتعلق بالمسؤولية الاجتماعية. أيضاً وفقا للقانون رقم ١٣ للعام ٢٠٠٨، قامت الشركة بتخصيص مخصص للأنشطة الرياضية والاجتماعية والثقافية والخيرية بمبلغ يعادل ٢,٥٪ من صافي ربح المجموعة. وفقًا للتعليمات الصادرة خلال عام ٢٠١٠ عن وزارة الاقتصاد و المالية، تم التعامل مع هذه المساهمة الاجتماعية على أنها توزيع من الأرباح المحتفظ بها للشركة بمبلغ ٣,٠٢٠,٤٦٠ ريال قطري بالنسبة إلى السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩، في حين بلغت قيمتها ٥,٠٠٠,٧٢٤ ريال قطري اعتبارًا من ٣١ ديسمبر ٢٠١٨.

30- الملحقات

الملحق رقم ١ – معلومات عن أعضاء مجلس الإدارة

أسماء أعضاء المجلس	تاريخ التعيين	المنصب في المجلس	عدد الأسهم المملوكة	الخبرة والعضوية في مجالس الإدارات الأخرى
الشيخ / عبد الرحمن بن محمد بن جبر آل ثاني	٢٠١٩	رئيس مجلس الإدارة عضو غير تنفيذي	٨٤٠,٤٠٠	**المؤهل العلمي:** بكالوريوس في الهندسة المدنية **المجالس:** • عضو في بنك الدوحة • رئيس مجلس شركة قطر وعمان للإستثمار • عضو مجلس شركة الإجارة الوطنية – ممثل بنك الدوحة • نائب رئيس فى شركة المدينة للإستثمار - عمان **الخبرة السابقة:** مدير مركز تطوير الصناعات التكنولوجية
السيد / ناصر راشد سريع الكعبي	٢٠١٩	نائب رئيس مجلس الإدارة عضو غير تنفيذي	٤,٧١٨,٥٥٠	**المؤهل العلمي:** حاصل على ثانوية عامة **المجالس:** • عضو مجلس الإدارة في مصرف قطر الإسلامي • رئيس مجلس الإدارة في السريع القابضة. • مقرر لجنة الشئون القانونية والتشريعية بمجلس الشورى

الشيخ / راشد بن عويضة بن محمد آل ثاني	٢٠١٩	عضو مجلس الإدارة عضو غير تنفيذي	٤٧٥,٢٠٠	**الخبرة السابقة:** العضو المنتدب لشركة قطر للبترول .
السيد / محمد خالد عبدالرحمن المناعي	٢٠١٩	عضو مجلس الإدارة - ممثل جهاز قطر للإستثمار عضو غير تنفيذي	--	**المؤهل العلمي:** بكالوريوس في الاقتصاد **الخبرة:** محلل مالي في جهاز قطر للإستثمار
السيد / عبد المحسن يوسف المانع	٢٠١٩	عضو مجلس الإدارة عضو غير تنفيذي	٣,٣٩١,٩٢٠	**المؤهل العلمي:** • بكالوريوس في إدارة الأعمال **الخبرة** • رجل أعمال
السيد / عبدالرحمن فؤاد عبدالرحمن المضاحكة	٢٠١٩	عضو مجلس الإدارة ممثل صندوق المعاشات الهيئة العامة للتقاعد والتأمينات الإجتماعية (الصندوق المدني) عضو غير تنفيذي	--	**المؤهل العلمي:** بكالوريوس في إدارة الأعمال. ماجستير في إدارة الأعمال الاستراتيجية. **الخبرة**: • مدير إدارة الموازنة بوزارة المالية. • محلل بإدارة الاستثمارات في شركة ناقلات. • مدير مشروع في شركة موتورولا.
السيد / عبد الله محمد شمسان السادة	٢٠١٩	عضو مجلس الإدارة عضو غير تنفيذي	٩,٥٠٤,٠٠٠	**المجالس:** • عضو مجلس الشورى – دولة قطر • المدير العام في مؤسسة بن شمسان للخدمات • المدير العام في شركة بن شمسان للتجارة والمقاولات .

السيد / سعد محمد سعد الجبارة الرميحي	٢٠١٩	عضو مجلس الإدارة عضو غير تنفيذي	٤٧٥,٢٠٠	**المؤهل العلمي:** بكالوريوس في الإقتصاد والعلوم الاجتماعية من جامعة الكويت ١٩٧٨ م **المجالس:** • عضو مجلس الإدارة في شركة الملاحة • عضو مجلس إدارة شركة قطر للأسمنت **الخبرة:** • مدير تلفزيون قطر ١٩٨٨-١٩٩٧م • رئيس تحرير جريدة الراية ١٩٩٣-١٩٩٤م • سفير بوزارة الخارجية ١٩٩٧-١٩٩٨م • مدير إدارة المتابعة بالديوان الأميري ١٩٩٨-٢٠٠٠م • مدير الإدارة الإعلامية بالديوان الأميري ٢٠٠٠-٢٠٠٢م • سكرتير سمو الأمير الوالد لشؤون المتابعة
السيد / أحمد يوسف حسين كمال	٢٠١٩	عضو مجلس الإدارة – ممثل شركة الهرماس للإستثمار. عضو غير تنفيذي	٩,٥٠٤,٠٠٠	**المؤهل العلمي:** حاصل على ثانوية عامة **الخبرة:** • عمل بوظائف متعددة في القطاع العام والخاص. **المجالس:** • عضو مجلس الإدارة في بنك قطر الوطني .
السيد / عبدالله علي عبد الرحمن العبدالله	٢٠١٩	عضو مجلس الإدارة عضو غير تنفيذي	٣١٦,٨٠٠	**المؤهل العلمي:** بكالوريوس في الهندسة الصناعية **المجالس:** • عضو مجلس الإدارة في شركة قطر وعُمان. • عضو مجلس الإدارة في شركة المتحدة للتطوير. • عضو مجلس الإدارة في شركة المدينة للإستثمار – عمان. **الخبرة السابقة:** - مدير إدارة الشئون الصناعية بوزارة الصناعة من ١٩٨١-١٩٨٥ - الأمين العام المساعد في منظمة الخليج للاستشارات الصناعية ١٩٨٥- ١٩٩٢ - المدير العام في الشركة القطرية للصناعات التحويلية ١٩٩٣-٢٠٠٩